الجمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العـالي و البحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسـم علـوم التسييـر

الموضوع

دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة العمورية لصناعة الآجر- جامعة- الوادي

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهـادة المـاستر في عـلوم التـسيير
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطـالـب :

- رميلي أيوب

الأستاذ المشرف:

- كحول صورية

رقـم التسجيل:	2016/.....
تـاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2015- 2016

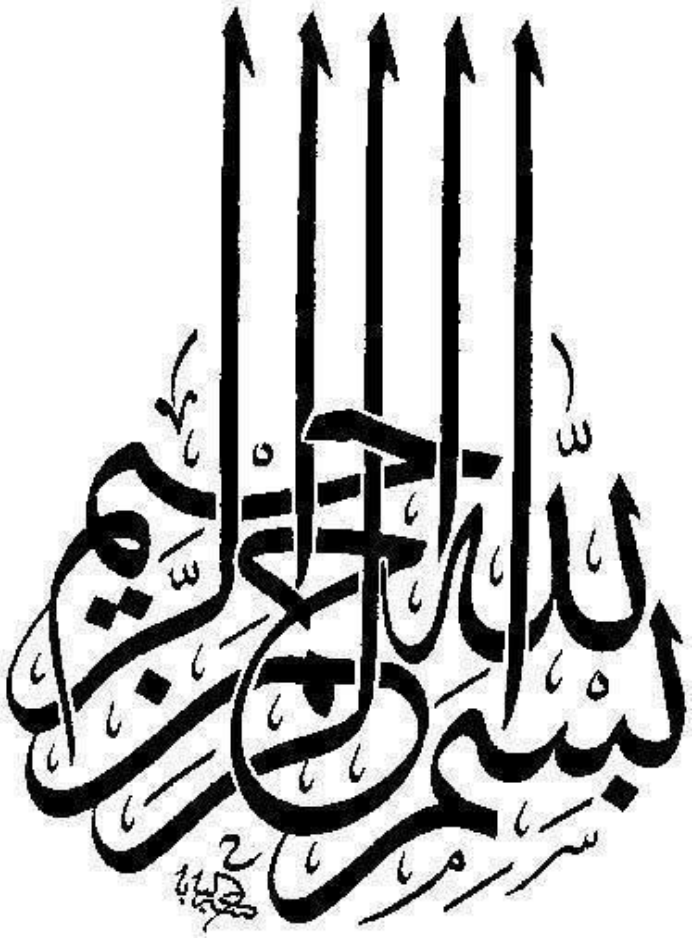

قال تعالى:

صدق الله العظيم

الأية 114 من سورة طه

الاهداء

الإهداء

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبتي إلى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية، التي مهما فعلت وقلت وكتبت

لن أوفيها حقها الأزلي ولن أرد لها فضلها الأبدي، والدتي العزيزة حفظها الله

وأطال في عمرها .

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان

لي سراجا منيرا أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى الذين عرفت معهم معنى الصداقة

وخاصة إلى أعز الأصدقاء.

إلى أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية الذين تعلمنا العلم على أيديهم وكانوا لنا السراج المنير إلى طريق العلم بارك الله لهم ووفقهم
إلى ما يرضاه.

وفي الختام اهديه إلى كل من قدم لي يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

تشکر وعرفان

تشكر وعرفان

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

بادئ البدء الشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني وأعانني على أنمام هذا العمل وأنعم علينا بالعلم وزيننا بالحلم

كما أوجه فائق احترامي وشكري إلى الأستاذة "**كحول صورية**" التي قبلت تواضعا لإشرافها على هذا العمل فلها أخلص تقدير على كل مجهوداتها وعلى كل توجيهاتها وإرشاداتها لانجاز هذا العمل.

إلى كل من مد لي يد العون لإنمام هذا العمل.

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، ولأن التدقيق الداخلي يعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة، اعتمدت الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام بالمؤسسة عليه كمصدر للمعلومات والبيانات ذات المصداقية والجودة، ولمعرفة ذلك قمنا بدراسة أهم جوانب التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي، وإيضاح دور التدقيق الداخلي في إضفاء المصداقية على للمعلومات والبيانات المالية والمحاسبية التي تقوم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مختلف النسب والمؤشرات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة.

وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي ليقوم بدوره على أكمل وجه ممكن في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يجب توفر محيط العمل المناسب ويجب منحه القدر الكافي من الاستقلالية التي تمكنه من مزاولة مهامه بكل حيادية وموضوعية وتمكنه من بلوغ الهدف الذي يسعى لتحقيقه.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، تقييم الأداء المالي.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'identifier le rôle de l'audit interne dans l'évaluation de la performance financière de l'institution économique, et parce que l'audit interne est l'une des fonctions de base de l'institution, la haute direction a adopté et les différents départements et divisions de l'institution comme une source de crédibilité de l'information et des données et de la qualité, et pour savoir plus, nous avons étudié les aspects les plus importants de l'audit interne et l'évaluation de la performance financière et de clarifier le rôle de l'audit interne pour donner de la crédibilité à l'information financière et comptable et les données qui sous-tendent le processus d'évaluation de la performance financière en fonction de divers ratios financiers et indicateurs pour déterminer la situation financière de l'institution.

L'étude a conclu que la vérification interne pour jouer son rôle dans toute la mesure du possible dans la performance financière de l'institution d'évaluer appropriée doit fournir l'environnement de travail et doit être une autonomie suffisante pour lui permettre d'exercer neutrementet objectivement ses fonctions et de permettre d'atteindre l'objectif, qui recherche à atteindre.

Mots-clés : Vérification interne, évaluation de la performance financière.

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــوى	الصفحة
البسملة	
الآية القرآنية	
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص بالعربية	
الملخص بالفرنسية	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:التدقيق الداخلي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي وأنواعه	3
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي	3
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي وأركانه	5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	7
المبحث الثاني: أسس تطبيق التدقيق الداخلي	9
المطلب الأول: وظيفة التدقيق الداخلي	9
المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي	11
المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي	14
المبحث الثالث: أدلة الإثبات في التدقيق الداخلي	17
المطلب الأول: أوراق العمل في التدقيق الداخلي	17
المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في التدقيق الداخلي	17
المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات	19
خلاصة الفصل الأول	20

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	23
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	23
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	26
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي	27
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	28
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	28
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	30
المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي	31
المبحث الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي	33
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	33
المطلب الثاني: استخدام القوائم المالية لقياس الأداء المالي	38
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في قياس الأداء المالي	42
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر – بجامعة – الوادي	
تمهيد	46
المبحث الأول:التعريف بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	47
المطلب الأول: تقديم مؤسسة العمورية لصناعة الآجر	47
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	48
المطلب الثالث: أهمية وأهداف مؤسسة العمورية لصناعة الأجر	52
المبحث الثاني: استخدام التدقيق الداخلي والأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	53
المطلب الأول: واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة	53
المطلب الثاني:تقييم الأداء المالي بالمؤسسة	55
المطلب الثالث: المعلومات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء المالي	56
المبحث الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	61

المطلب الأول: تأثير التدقيق الداخلي على تقييم الأداء المالي بالمؤسسة	61
المطلب الثاني: مساهمة لتفعيل عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة محل التربص	62
خلاصة الفصل الثالث	68
الخاتمة	70
قائمة المراجع	72
الملحق 1	74
الملحق 2	75
الملحق 3	76
الملحق 4	77

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف التدقيق الداخلي	09
02	أنواع الأداء	24
03	تقييم الأداء المالي في المؤسسة	29
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	48
05	تمثيل أصول الميزانية المختصرة لسنة 2015	57
06	التمثيل البياني لعناصر خصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015	58
07	التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2016	58
08	التمثيل البياني لعناصر خصوم الميزانية المختصرة لسنة 2016	59

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنوات 2015-2016	56
02	الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنوات 2015- 2016	56
03	جدول حسابات النتائج لسنتين 2015 و2016	60
04	نسبة السيولة لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.	62
05	نسب المردودية المالية لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	63
06	نسب التمويل لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر	64
07	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لسنتين 2015 و2016	65
08	احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2015 و2016	66
09	خزينة المؤسسة خلال سنتين 2015 و2016	67

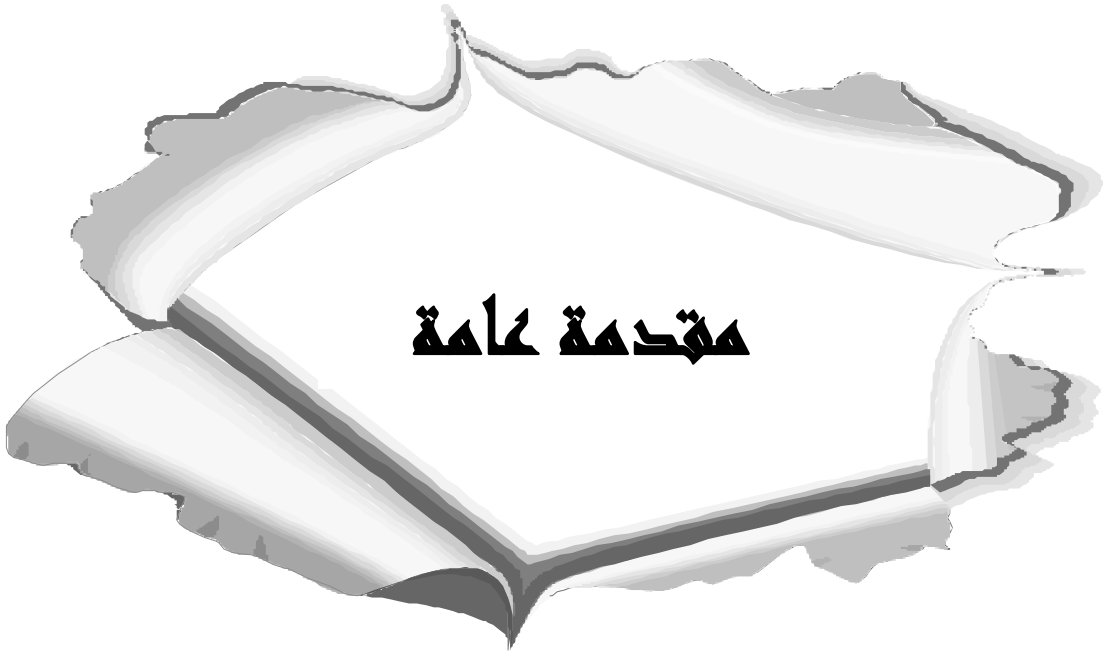

مقدمة عامة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل والمؤسسات في بالتدقيق الداخلي ،تمثل هذا الاهتمام في إنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل علي دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلي مثل هدا الاهتمام هو فصل مجلس الإدارة عن ملكية المؤسسة وهذا الأمر زاد من الأهمية التي يلعبها التدقيق الداخلي الضبط المالي للمؤسسة وهذا بسبب كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وضخامة رأس مالها وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تمتاز بتعدد ملاكها وتعقد عملياتها، لذالك من المهام الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة فعالة للمراقبة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بالسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم .

وقد تطورت وظيفة التدقيق الداخلي بشكل متسارع وذلك بالنظر لمدى المشاكل التي وقعت فيها المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتعقد معاملاتها الاقتصادية ودخول برمجيات الحاسوب الحديثة فيها ولم تقتصر مهمة التدقيق الداخلي في المحافظة على أصول المؤسسة وضمان سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من الأخطاء أو الغش والتزوير، بل تعدتها إلى تقييم الأداء المالي في المؤسسة بهدف العمل على تحسينه في حالة وجود بعض الانحرافات والأخطاء وتقديم النصح والمشورة .

ويعد تقييم الأداء المالي من أهم العوامل التي يتوقف عليها إنجاح أي تنظيم إداري أو أي مشروع اقتصادي لزيادة الكفاءة الإنتاجية حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها.

الإشكالية:

وعلى ضوء ما تقدم يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع كالتالي :

"ما هو دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟ "

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية وهي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما هي أنواعه ؟
- ما هي المعايير المنتهجة في التدقيق الداخلي ؟
- ما المقصود بالأداء المالي ؟

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي ؟

الفرضيات:

- يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة هامة في جميع المؤسسات الاقتصادية.
- يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تقييم الأداء المالي يعمل على دراسة مدى كفاية الموارد المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع عديدة نذكر منها:

- أهمية الموضوع كون التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات الاقتصادية.
- الميول الشخصي للبحث في مثل هذا النوع من المواضيع بهدف فهم أكثر مهنة التدقيق.
- كون الموضوع يدخل في صميم التخصص.

أهمية الدراسة:

1. دور التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.
2. كون التدقيق الداخلي من بين أهم الوظائف في المؤسسة.
3. الاعتماد عليه في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على التدقيق الداخلي، في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ التعرف على عمل المدقق الداخلي ووسائله المتبعة في تقييم الأداء المالي.
- ✓ تعريف المجتمع وبيئة الأعمال بالدور الحقيقي للتدقيق الداخلي وتغيير الصورة السلبية عنه كمتصيد للأخطاء.
- ✓ التعرف على المؤسسة محل الدراسة عن قرب لمعرفة تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي.

منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة اعتماد المناهج التالية:

- ✓ الجانب النظري، منهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الجانب التطبيقي، منهج دراسة الحالة من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل التربص وتحليل مختلف الوثائق.

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى 3 فصول حيث تطرقنا في: الفصل الأول المعنون بـ:"التدقيق الداخلي" إلى لماهية التدقيق الداخلي وأنواعه في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني أسس تطبيق التدقيق الداخلي، وفي المبحث الثالث أدلة الاثبات في التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني المعنون بـ : "التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي" إلى ماهية الأداء المالي في المبحث الأول، ثم تقييم الأداء المالي في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث المعنون بـ : "دراسة ميدانية بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر"، إلى التعريف بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني استخدام التدقيق الداخلي والأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر، وفي المبحث الأخير أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بالخاتمة العامة حيث تم الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات مع استخلاص بعض النتائج واقتراح مجموعة من الحلول.

صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على دراسة ميدانية بالمؤسسات خاصة إذا تعلق الأمر بالمحاسبة أو التدقيق.
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات كافية من المؤسسة لأسباب خاصة.

الدراسات السابقة:

- ✓ شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2009/2008.
- ✓ لوجاني عزيز،دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013/2012.
- ✓ عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007.
- ✓ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع إدارة أعمال قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2004/2003.
- ✓ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2002/2001.
- ✓ نوبلي نجلاء، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر 2015/2014.

- ✓ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير،تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009.
- ✓ دادان عبد الغني،قياس، مفاهيم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،منشورة،2007/2006.

- ✓ بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر2010،2011/3.
- ✓ عباسي صابر،أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات التجارية وعلوم التسيير، مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011.

- ✓ بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، قاصدي مرباح . ورقلة،2015.

التدقيق الداخلي

تمهيد:

أمام تزايد التكتلات الاقتصادية والانهيارات المتتالية للعديد من الشركات العالمية وتزايد حاجة الملاك والمساهمين لمعلومات مالية ذات مصداقية وموثوقية تكون قاعدة أساسية لاتخاذ القرارات المالية الهامة، وقد أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة الاقتصادية بهدف تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

حيث تقوم وظيفة المدقق الداخلي بمحاولة تجنب الأخطاء أو تخفيضها وكذا منع الغش وتحقيق الحماية لأصول وممتلكات المؤسسة العينية والبشرية مع ضرورة منح المدقق الداخلي للاستقلالية والحيادية.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :ماهية التدقيق الداخلي وأنواعه.

المبحث الثاني :أسس تطبيق التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث :أدلة الإثبات في التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي وأنواعه

أدى التطور الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطها وتعدد الوظائف بها مما أنتج صعوبة في أداءها وتعددت مشاكلها، مما أدى إلى تطور في عملية التدقيق الداخلي وتوسعت دائرة أهدافه من أجل أكثر فعالية في نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، فكلما كانت المؤسسة الاقتصادية كبيرة كان لابد من توفير نظام تدقيق داخلي فعال بحيث يمارس التدقيق في مختلف أنشطة المؤسسة الإدارية كانت أم المالية، فوجود التدقيق بالمؤسسات أصبح ضرورة حتمية لكل عملية من عملياتها كالعملية النقدية والتي تحتاج للتدقيق بغرض اكتشاف أي اختلاس أو تلاعب بها، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مايلي:

نشأة التدقيق الداخلي وكذا تعريفه ووظائفه وأهم أهدافه وأيضا أنواعه وأهميته في المؤسسة

المطلب الأول:نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

1. نشأة التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي حديثة بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وكانت أهداف ال تدقيق الداخلي في بداية الأمر، محدودة باكتشاف الأخطاء والغش والعمل على منع حدوثهما، حيث استخدم كوسيلة لإجراء تدقيق كامل ومستمر للعمليات المحاسبية، نظرا لصعوبة إجراء مثل هذ ا التدقيق بواسطة المدقق الخارجي، الذي يبدأ التدقيق عادة بعد انتهاء السنة المالية، والتي يعتمد فيها على عينات إحصائية من القيود والسجلات والمستندات لأن ال تدقيق الكامل غير مجدي، فضلا عن أنه غير عملي بالنسبة للمؤسسات ومحافظي الحسابات على حد سواء، ثم تطور مفهوم التدقيق الداخلي، واتساع نطاقه لدرجة أصبح في الوقت الحاضر يشتمل على تدقيق وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات كخدمة لتحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

ومع تطور أساليب وإجراءات التدقيق الداخلي المتبعة برزت ضرورة الحرص في اختيار وإعداد وتأهيل الأشخاص المكلفين بتنفيذ التدقيق الداخلي وبصفة عامة، انعكس التطور السابق على منهجية التدقيق الداخلي، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى لظهور التدقيق يرتكز على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية ولكن بعد توسيع نطاق التدقيق أصبح برنامج التدقيق يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى.[1]

[1] رضا خلاصي،**مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**،دار هومه،الجزائر،2013،ص29

2. تعريف التدقيق الداخلي:

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: ‹‹ نشاط استشاري وتوكيدي موضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة ولتحسين عمليات المؤسسة، فهو يساعد المؤسسة على إنجاز أهدافها عن طريق تقديمه لمدخل منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية الأداء المالي للمؤسسة ››[1]

‹‹ هو عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ النتائج إلى مستخدمين معينين ››[2]

التدقيق الداخلي وفق المعايير المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية IIA الخاصة بالتدقيق الداخلي الحديث فإن : ‹‹ التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وذلك كخدمة لهذه المؤسسة ›› [3]

التدقيق الداخلي حسب المعهد الفرنسي لتدقيق والرقابة الداخلية IFACI فيعرفها بأنها: « عملية يقوم بها موظفون من داخل المؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها ».[4]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التالي:

أن التدقيق الداخلي نشاط تقييمي مستقل تقوم به جهة مختصة داخل المؤسسة من أجل النصح والإرشاد والوقوف على العناصر التالية:[5]

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تدقيق نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.
- حماية أصول المؤسسة.
- إعطاء مقترحات حول التحسينات الممكنة.
- فحص إمكانية الاعتماد على البيانات الإدارة الموجودة داخل التنظيم

---

[1] عبد الوهاب نصر على،**معايير الرقابة والمراجعة الداخلية**،دار التعليم الجامعي،مصر،2015،ص440

[2] أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر،2006،ص18.

[3] عبد الوهاب نصر علي،شحاته السيد شحاته،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**،الدار الجامعية،مصر،2005،ص496

[4] Jacues renard, théorie et pratique de l'audit interne, 7eme édition, eyrolles édition d'organisation, paris, France, 2010, p 75.

[5] محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية**،الجزائر،2003،ص33

3. خصائص التدقيق الداخلي:

يتميز التدقيق الداخلي والعديد من الخصائص وهي كالتالي:[1]

- **التدقيق الداخلي وظيفة شاملة** : فهي تطبق على مستوى الداخلي للمؤسسات، وتمس جميع وظائف هذه المؤسسة بهدف الحماية وتحسين الأداء.
- **التدقيق الداخلي ودورية:** حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح في المؤسسة لعمليات التدقيق بصفة دورية من أجل التقييم.
- **التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة:** رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة داخلية في المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فيتسم المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي وأركانه

1. أنواع التدقيق الداخلي:

يهتم المدققون الداخليون بالنواحي المالية والمحاسبية، وقد امتد بهم هذا الاهتمام ليشمل حتى النواحي التشغيلية بشكل مباشر أو غير مباشر فإن التسجيلات المحاسبية تعكس الأنشطة التشغيلية.

I. التدقيق المالي والمحاسبي:

ويشتمل هذا التدقيق نوعين من التدقيق هما التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف و التدقيق المالي بعد الصرف، حيث يشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية، ذلك بتكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات، أما النوع الثاني فينفذ حسب خطة التدقيق الداخلي وذلك باختيار عينات ثم فحصها من خلال قسم التدقيق الداخلي لتأكد من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح و الأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

II. التدقيق التشغيلي:

والمقصود بالتدقيق التشغيلي فحص مستقل يشمل جميع جوانب ووظائف التنظيم، وتشتمل على فحص منظم لكافة أنشطة المؤسسة أو لقسم معين وعلاقته بأهداف معينة.

وللتدقيق التشغيلي هدف عام هو تقييم جودة الرقابة الداخلية في جانب من جوانب التنظيم لتقييم فعالية وكفاءة الأداء و إمكانية الاعتماد على القوائم والتقارير المالية وتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح.[3]

---

[1] منصور حامد محمود، وآخرون، **أساسيات المراجعة**، جامعة التعليم المفتوح، مصر، ص 97.

[2] شحاته السيد شحاته،محمد السيد سرايا، محمد إبراهيم راشد،**الرقابة والمراجعة الحديثة**،دار التعليم الجامعي،مصر،2013،ص122.

[3] عبد الوهاب نصر،شحاته السيد شحاته،**مرجع سابق**،ص498

III. التدقيق الالكتروني: عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة.

وتتضمن وظيفة التدقيق عمليات معالجة البيانات كافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني وهي العاملين بالأجهزة، والبرامج، وقاعدة البيانات، والتي تعتبر جميعها نظاما متكاملا يتكون من عناصر تتفاعل مع بعضها البعض والتي يقوم المدقق بفحصها لتحقيق الأهداف المسطرة.[1]

2. أركان التدقيق الداخلي:

إن أداء وتنفيذ التدقيق الداخلي وتحقيقه لأهدافه ووظائفه وخدماته يرتبط ارتباطا مباشرا بمجموعة من العناصر أو الأركان نذكرها كما يلي:[2]

- **الفحص والتدقيق:** يعتبر الفحص ركنا وعنصرا رئيسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:
  - ✓ الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا.
  - ✓ التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية.
  - ✓ مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الرئيسية للتدقيق.
- **التحليل:** يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها.
- **الالتزام:** يتمثل في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة.
- **التقييم:** يتمثل هذا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أساس أن دور المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:
  - ✓ مدى كفاءة السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات المتبعة.
  - ✓ مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.
- **التقرير:** يعتبر العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن الآتي:
  - ✓ المشاكل التي واجهها وأسبابها.
  - ✓ نقاط الضعف في السياسات والإجراءات.

---

[1] ثناء على القباني،نادر شعبان السواح،**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**،الدار الجامعية،مصر،2006،ص175

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2001،ص ص168،167.

- ✓ التوصيات اللازمة لعلاج نقاط الضعف.
- ✓ النتائج النهائية المتوصل إليها.

ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة التي يتبعها المدقق الداخلي لتنفيذ ما جاء به التقرير من توصيات وآراء وملاحظات وتحفظات.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

1. أهمية التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي كونه أداة رقابية تعمل على مساعدة الجهات التي تستخدم القوائم المالية لمساعدتها في اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات المستقبلية، وفي ما يلي ذكر أهمية التدقيق الداخلي:[1]

- رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- المحافظة على ممتلكات والأصول الخاصة بالمؤسسة؛
- تسهيل عملية المدقق الخارجي، الذي قد يستعين ببعض تقارير المدقق الداخلي؛
- تساعد في التحكم في سير عمل المؤسسة وتحسين أداءها.

ومن الجهات المستفيدة من التدقيق الداخلي نذكر:[2]

1) إدارة المؤسسة:وهي المستفيد الأول من التدقيق الداخلي،فهي تطلع على النقائص الموجودة في النظام من أجل تحسينها وكذا اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء المعطيات المقدمة.
2) المستثمرون: تسمح لهم نتائج التدقيق من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في المؤسسة بالسلب أو الإيجاب بدون المغامرة بأموالهم.
3) البنوك والدائنون الآخرون: يعد تقرير المدقق الداخلي مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة وذلك من خلال معرفتهم مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة بها.
4) الملاك والمستخدمين: تلجأ هذه الفئة إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى قوة مركزها المالي من أجل توجيه مدخراتهم واستثماراتهم.
5) الهيئات الحكومية: من أجل التخطيط و المراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.

[1] يوسف محمود الجربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 128.

[2] رضا خلاصي،**مرجع سابق**،ص50

2. أهداف التدقيق الداخلي:

يهدف التدقيق الداخلي بصورة أساسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كما يلي: [1]

- بيان مصداقية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات.
- حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والتلاعب وذلك من خلال التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر.
- المساعدة على التوفيق في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وتحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة حيث أن التدقيق الداخلي يوفر المعلومات حول الأسعار وهذا ما يؤدي إلى توفير منتجات متوافقة مع حاجيات السوق.
- إبداء الرأي المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال للمؤسسة ومدى توافقها مع قواعد المحاسبة المتعارف عليها.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية لتحقيق الأهداف من خلال قياس مدى إخلاص والتزام الموظفين في أداء مهامهم مع نتائج محصل عليها من عملية التدقيق الداخلي.
- المساعدة على إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها مع نتائج أعمال المؤسسة على ضوء الخطط الموضوعة.
- تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة والمتعلقة بالكفاءة وكيفية الأداء المهني.

[1] بن التومي سارة، قوضيلي سمية، **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، بحث مقدم ضمن فعليات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04و05 ديسمبر 2012

الشكل رقم(01): أهداف التدقيق الداخلي

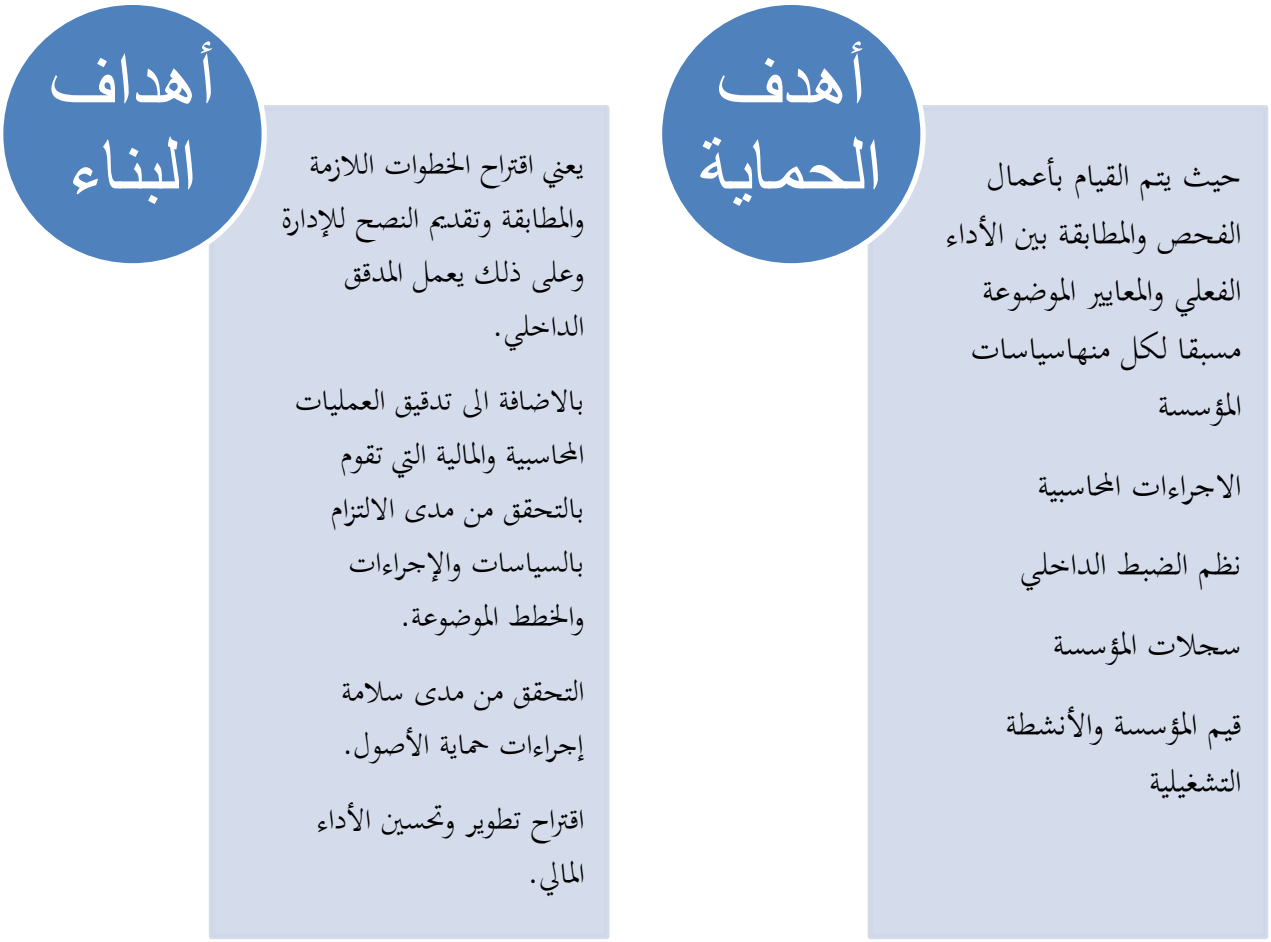

المصدر: شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2009/2008، ص53.

المبحث الثاني:أسس تطبيق التدقيق الداخلي

إن وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة تتناول المجال التقييمي في المؤسسة وكذلك المجال الوقائي للأصول وذلك بتقديم اقتراحات لتحسين أنظمة المؤسسة، كما أن نجاح عملية التدقيق الداخلي أو فشلها في تحقيق أهدافها المرجوة منها يتوقف على حجم الدعم الذي تتلقاه من الإدارة العليا.

المطلب الأول: وظيفة التدقيق الداخلي

نقصد بوظيفة التدقيق الداخلي:

النشاط الذي يقوم بالتحقيق على النماذج، الإجراءات، الضوابط والقواعد الإدارية إذا كانت مناسبة وفعالة بالنسبة للمؤسسة ومدى تأثير هذه الأخيرة على المردود العام من خلال تقييم عملية تطبيق هذه الإجراءات.

إن مهمة المدقق الداخلي هي الفحص، النصح والتحليل على الخطط المالية المحاسبية، الإدارية،الإجراءات.... نتيجة، المراقبة والتحليل المنتظم والدقيق لبعض الوظائف (كمراقبة الحسابية، التسيير، الموارد البشرية، الإعلام الآلي... الخ) أو

عمليات الاستثمار والشراء، أين يجب على المدقق أن يقيم وضعية المؤسسة والحالة المالية الحقيقية للمؤسسة وأن يقيم الأخطار وأنواعها، درجة تأثيرها واقتراح حلول علاجية لهذه الأخيرة وفي الآجال المطلوبة (طويلة،متوسطة،قصيرة).

العوامل التي تؤخذ في عين الاعتبار عند تقييم وظيفة التدقيق الداخلي:

- ✓ موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي (محايد /مستقل /حرية الاتصال).
- ✓ نطاق عمل التدقيق الداخلي.
- ✓ مدى الاهتمام بتنفيذ توصيات التدقيق الداخلي.
- ✓ الكفاءة الفنية للمدققين الداخليين.
- ✓ العناية المهنية (تخطيط وتنفيذ التدقيق، والإشراف المناسب، وبرنامج التدقيق، وجدول زمني مناسب).

من قبل كانت مهنة التدقيق الداخلي محددة فقط على المحاسبة والمالية، أما اليوم توسع نشاطها ليشمل جميع وظائف المؤسسة،ومنه التدقيق الداخلي لم يعد في حد ذاته وظيفة مالية فقط بل أصبح يلعب دور استشاري يمس كل الوظائف.[1]

إجراءات تطبيق التدقيق الداخلي:

يتكون التدقيق الداخلي من خطة التنظيم وجميع الطرق و المقاييس المتبناة داخل المؤسسة الاقتصادية من أجل حماية أصولها، وفحص دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الاتصال و التقيد بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقا، ويجب أن يأخذ أسلوب التدقيق أهمية نظم المعلومات و الهياكل الرقابية.[2]

وعلى ضوء ذلك تتمثل إجراءات المنظمة لقسم التدقيق الداخلي كما يلي:[3]

تنظيم قسم التدقيق الداخلي: من أجل أحسن النتائج لابد من تنظيم قسم التدقيق الداخلي بطريقة تضمن تحقيق أقصى درجات التعاون بين الأفراد داخل القسم،ومن أجل ذلك لابد من عقد لقاءات دورية بين المدققين الداخليين من أجل تبادل الخبرات والمعلومات، وكذا إصدار نشرات للعاملين بقسم التدقيق الداخلي تخص كل الإجراءات الهامة بالتدقيق الداخلي.

تخطيط عملية التدقيق الداخلي : يجب على المدقق الداخلي بالتخطيط لعملية التدقيق والتي يجب أن تدعم بالمستندات اللازمة وتشمل هذه العملية ما يلي:

- وضع أهداف التدقيق وتحديد مجالها مع تحديد الموارد اللازمة للعملية.
- جمع المعلومات اللازمة عن الأنشطة المزمع تدقيقها.

---

[1] رضا خلاصي،**مرجع سابق**،ص38

[2] نعيم دهمش،عفاف اسحق أبوزر، **الضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**،المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية،2005/4/28/27،ص8.

[3] ثناء على القباني،نادر شعبان السواح،**مرجع سابق**،ص ص 56_58.

- الاتصال بكل من يحتاج معرفة معلومات مسبقة عن عملية التدقيق.
- تحرير برنامج المراجعة كتابة وتحديد كيف ومتى وإلى من ترفع نتائج التدقيق.
- الحصول على تصديق على خطة التدقيق.

فحص وتقييم المعلومات: يجب على المدقق الداخلي جمع المعلومات المرتبطة بأهداف ومجال التدقيق، كما يجب أن تكون المعلومات كافية ومتوافقة أي يمكن الاعتماد عليها ومفيدة للمؤسسة من الوصول لأهدافها.

التقريـر: يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقرير عن النتائج التي توصل إليها ثم رفعه إلى الجهة المختصة، ويحتوي هذا التقرير على نتائج التدقيق النهائي بعد استكمال عمليات الفحص.

المتابعـة: ولايحقق التدقيق الداخلي أهدافه يجب على المدقق الداخلي متابعة مدى تطبيق الاقتراحات والتوصيات التي عرضها في تقريره، وكذا التأكد من أن الإجراءات قد أحرزت النتائج المرجوة منها وفي حالة عدم تنفيذ الإجراءات المصححة يتأكد المدقق الداخلي من مجلس إدارة المؤسسة من أنها على وعي تام بالأخطار المترتبة عن عدم تنفيذ الاقتراحات والتوصيات، وفي الأخير يحتفظ المدقق الداخلي بنسخة من التقرير الذي قام بإعداده بعد عمليات التدقيق وما تم اتخاذه بشأنها.[1]

المطلب الثاني: مراحل التدقيق الداخلي

تمر مهام المدقق الداخلي بمجموعة من المراحل المنتظمة، ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع إلى قواعد محددة، بهدف الوصول إلى أدلة وبراهين وإبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية للمؤسسة، وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة، مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، مرحلة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات، وسنفصل فيها كما يلي:

أولا: مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة

يقوم المدقق الداخلي في هذه المرحلة بعملية تحضير وإعداد مجموعة من الوثائق والأعمال ويمكن تلخيص أهم عناصرها كما يلي:[2]

1. الأمر بالمهمة: يتمثل في توكيل كتابي لا يتجاوز الصفحة الواحدة يتحصل عليه المدقق الداخلي بأمر من المدير العام، يعلم هذا الأمر المسؤولين الرئيسين الذين يدخلون حيز التدخل لتدقيق الداخلي، حيث يسمح هذا الأمر بالمهمة الدخول إلى كافة مصالح المؤسسة ومزاولة نشاطه.

[1] ثناء على القباني،نادر شعبان السواح،**مرجع سابق**،ص58.

[2] لوجاني عزيز،**دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013/2012، ص 110.

2. خطة التقرب: تسمح خطة التقرب بتنظيم مرحلة الدراسة حيث يتطلب من المدقق الداخلي جمع مختلف المعلومات الأولية حول المؤسسة، مثل نشاطها وأدوات التسيير فيها، جمع تقارير المدققين السابقين، ثم التعرف على مختلف الأخطار وفرص التحسين.

ثانيا: مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

يتنقل المدقق الداخلي إلى الميدان للقيام بأعمال التدقيق وتبدأ هذه المرحلة باجتماع افتتاحي بهدف معالجة مخطط عملية التدقيق، ويتم من خلاله الإعلان عن نهاية مرحلة التحضير وبداية مرحلة التنفيذ، محاولة الحصول على أكبر قدر من الوثائق الضرورية للإطلاع عليها خلال مرحلة الاجتماع، وكذا التعريف بفريق التدقيق الداخلي والأطراف المعنية بالتدقيق. ويتم إرسال جدول الأعمال مرفق بتقرير توجيهي يشرح هذا الأخير، ويتضمن:

- التعريف بفريق المدققين الداخليين، سلم السلطة خلال المهمة وبالأفراد الخاضعين للتدقيق.
- التذكير بالأهداف العامة للتدقيق الداخلي لتحقيق تعاون جيد بين الطرفين.
- دراسة وتحليل التقرير التوجيهي من خلال عرض أهداف المدققين الداخليين ومناقشتها مع الطرف الآخر بهدف تعديل التقرير الذي يحدد الأهداف الخاصة ونطاق تطبيقها.
- تحديد المواعيد والأشخاص الذين يتعامل معهم المدققين الداخليين لأداء اختباراتهم، أو استجوابهم وجمع المعلومات.
- تحديد الشروط المادية لمهمة التدقيق أي كل ما يتعلق باحتياجات المدققين والتكفل بهم خلال المهمة.
- التذكير بالإجراءات الميدانية خلال عملية التدقيق الداخلي.

وتعتمد مراحل التنفيذ على عدة مراحل وهي كالتالي:[1]

1. **مخطط التدقيق:** هو مخطط الفحص وهو وثيقة الغرض منها تحديد أعمال المصلحة الخاضعة للتدقيق وتقييمها، ويتميز بكونه:

- وثيقة تعاقدية تربط بين مصلحة التدقيق الداخلي والإدارة تهدف غلى تقييم مهمة التدقيق الداخلي.
- برنامج عمل الغرض منه تقسيم أعمال التدقيق الداخلي بين مختلف أعضاء فريق التدقيق حسب مؤهلاتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته وهو بداية إعداد قائمة الاستقصاء، ويساعد على تتبع عمل المدققين لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف كل مدقق، كما يعتبر مرجعا مهما للمهمات المستقبلية.

ويتضمن هذا المخطط:

[1] عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007، ص 117

- تحديد الأعمال الأولية التي يجب على المدقق القيام بها قبل استخدام التقنيات والأدوات، والجرد، وجمع الوثائق.
- تحديد التقنيات والأدوات المناسبة لكل عمل سيتم القيام به (مخطط تدفق البيانات، السبر الإحصائي، تتبع مسار التدقيق، الاستجوابات، الملاحظة).

2. **العمل الميداني**: يتبع المدقق منهجية محددة:
   - يقوم بتقسيم تتابعي ومنطقي للعمليات بهدف تحديد المخاطر.
   - يحدد المدقق أهدافه (التقرير التوجيهي) ويقوم بإعداد برنامج العمل.
   - لكل نقطة من برنامج العمل يقوم بإعداد قائمة استقصاء خاصة.
   - يجيب عن الأسئلة من، ماذا، أين، متى، كيف، لكل نقطة رقابة.
   - يقوم بالتدقيق في قائمة الاستقصاء.
   - يقوم بإعداد مقابل كل الصعوبات أو العقبات التي يصادفها ورقة إبراز وتحليل المشاكل.

ثم يقوم بعملية الملاحظة سواء الملاحظة الحالية أي الملاحظة المادية المباشرة لما حوله والتي تساعد على الحكم على جودة التنظيم وطرق العمل، أو عن طريق الملاحظة الخاصة والتي تتعلق باختبار العمليات أو الإجراءات المرتبطة بفترات معينة انطلاقا من مناطق الخطر أو قوائم الاستقصاء لمعرفة كيفية حدوثها ومدى التحكم فيها.

3. **قوائم الاستقصاء**: هي وثيقة مهمتها تحديد الإجراءات الخاصة والضرورية للرقابة الداخلية بالنسبة لكل وظيفة، وتعرض النقاط التي يجب فحصها عن طريق استخدام الأسئلة المغلقة أو المفتوحة وتتضمن خمسة أسئلة أساسية: من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ كيف؟

4. **ورقة إبراز وتحليل المشاكل: وهي** وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المدقق بملئها كلما واجهته مشكلة ما، أو خطأ أو ملاحظة نقائص، وتسمح بتوجيه استنتاجات التدقيق بهدف التوصل إلى التوصيات، وتتكون من خمسة أجزاء:
   - المشكلة: يقوم المدقق الداخلي بعرض المشكلة.
   - الملاحظة: كل ورقة إبراز وتحليل المشاكل تخص مشكلة واحدة فقط، ويقوم المدقق بعرض ملخص منهجي للمشكلة.
   - الأسباب: يقوم المدقق الداخلي بالبحث باستخدام مناهج معترف بها ويؤدي ذلك إلى فحص إجراءات الرقابة الداخلية لاكتشاف الخلل الذي أدى إلى حدوث المشكل.
   - النتائج: يمكن أن يتوصل المدقق الداخلي في تحديد انحرافات نوعية أو كمية سببها المشكل أو إلى طريق مسدود مرتبط باكتشاف حالات غش أو أخطاء تسببت في هذه الأضرار وتقدير نتائج ذلك وقياس الظاهرة.

ثالثا: مرحلة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات:[1]

وتعتبر الخطوات الأخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم لطالب خدماتها.

1 – هيكل التقرير L'ossature du rapport

يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة.

2 – العرض النهائي Le compte rendue

يتمثل هذا الأخير في العرض الشفهي للملاحظات التي يراها المدقق – المسؤول بمهمة التدقيق الداخلي– هامة وأساسية، لأهم المسؤولين للمصالح محل التدقيق، إذ يتم هذا العرض بعد إنهاء التدقيق للعمل الميداني.

3 – تقرير التدقيق الداخلي Le rapport d'audit interne

بعد إنهاء التدخل، يرسل التقرير النهائي للتدقيق الداخلي لأهم المسؤولين المعنيين الإدارة لإعلامهم، بنتائج التدقيق المتعلقة بقدرة التنظيم محل التدقيق بالقيام بمهامه، مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها، ويعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة التدقيق الداخلي.

4 – حالة أعمال التحسين L'ètat des actions de progrès

بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التصحيحات الواجب القيام بها انطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام بمهمته، يقوم هذا الأخير بتتبع هذه التصحيحات، وتنتهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصحيحات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

المطلب الثالث:معايير التدقيق الداخلي

تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل الأشخاص من داخل المؤسسة، ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن المدققين الداخليين من أداء مهامهم بصورة حسنة وبدون صعوبات.

ترتكز المعايير على مبادئ ومتطلبات إلزامية تتضمن مايلي:[2]

- " تصريحات" تحدد المتطلبات الأساسية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتقييم فعالية أدائها،وهي متطلبات واجبة التطبيق دوليا وعلى المستوى التنظيمي والفردي.

---

[1] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع إدارة أعمال قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2004/2003، ص81

[2] https://na.theiia.org/standards-guidance/ المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .2013،ص3،نظر يوم: 20/04/2017,00 :30

- " تفسيرات" توضح العبارات والمصطلحات الواردة في التصريحات.

وسنستعرض المعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي سواء كانت معايير الصفات أو معايير الأداء وذلك من المنظور الدولي كما يلي:[1]

1. معايير الصفات: تتكون هذه المجموعة من أربعة معايير عامة أو شخصية كالتالي:

- معيار الهدف والسلطة والمسؤولية: ينبغي أن يحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي مع تعريف التدقيق الداخلي، وقواعد أخلاقيات المهنة والمعايير الحاكمة لهذه المهنة، وينبغي أن يتفحص الرئيس التنفيذي للتدقيق دوريا دستور التدقيق الداخلي ويقدمه للإدارة العليا ومجلس الإدارة للتصديق أو الموافقة عليه.
- معيار الاستقلال والموضوعية: وفقا لهذا المعيار ينبغي أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويجب أن يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية عند أداءهم لأعمالهم، ويقصد بالاستقلال عدم وجود حالات تهدد مقدرة نشاط المدققين الداخليين من أداء وكذا الوفاء بمسؤوليات التدقيق الداخلي بطريقة غير متحيزة.

الاستقلالية: وهي أن يكون المدقق الداخلي بعيدا عن تأثير الجهة التي يقوم بتدقيق أعمالها فيكون مستقل تماما عنها ولا يكون لها أي تأثير عليه، بحيث يكون لمدير قسم التدقيق الداخلي خط اتصال مباشر مع مجلس الإدارة.[2]

الموضوعية: يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أدائه لوظيفة التدقيق الداخلي، وتتحقق الموضوعية للمدقق الداخلي أثناء قيامه بعمله لا يكون تابع للغير عند إبداءه لرأيه في أي شأن من شؤون التدقيق الداخلي، ويجب على المدقق الداخلي ألا يجعل نفسه في موقف لا يستطيع من خلاله إبداء رأيه بكل موضوعية، وعليه أيضا أن يتفادى أداء مهام تشغيلية سوف يدقق فيها فيما بعد لأن ذلك يؤثر في الموضوعية.[3]

- معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة: ينبغي أداء التكليفات بالكفاءة والعناية المهنية الواجبة، وهي أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياته الفردية.

ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:[4]

– تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل قسم التدقيق وذلك من الكفاءة العلمية، الخبرة العلمية، فهم المبادئ الإدارية، دراسة وفهم العلوم السلوكية، وتوافر الصفات الخلقية.

– وضع برنامج تدريب مستمر لرفع كفاءة العاملين في قسم التدقيق الداخلي والحرص على العناية المهنية.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي،**مرجع سابق**،ص284

[2] ثناء على القباني، نادر شعبان السواح، **مرجع سابق**، ص 37.

[3] عبد الوهاب نصر علي،شحاته السيد شحاته، **مرجع سابق**،ص 503.

[4] محمد السيد سرايا، أصول **المراجعة (الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العلمي)**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002،ص 147.

- معيار برنامج التحسين والتوكيد على الجودة: يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقوم بالمحافظة وتطوير برامج تحسين وتوكيد على الجودة،بحيث تشمل كل جوانب التدقيق الداخلي، مع مراعاة أن برامج التحسين والتوكيد مصممة للمساعدة على تحديد مدى تماشي نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير الدولية.

2. معايير الأداء:[1]

- إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي لتدقيق أن يدير نشاط التدقيق بفاعلية من أجل ضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة، ويضيف نشاط التدقيق قيمة للمؤسسة والأطراف المعنية عندما يقدم تطمينا موضوعيا ذا صلة بالموضوع ويساهم في فعالية وكفاية كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك بإتباع مقاربة نظامية ومنهجية.
- التخطيط للمهمة: يجب على المدققين الداخليين أن يعدوا مخططا موثقا لكل مهمة تدقيق، ويتضمن المخطط أهداف ونطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة.
- تنفيذ المهمة:يجب أن يقوم المدققين الداخليين بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.
- تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج المهمات.
- متابعة سير العمل: يجب على الرئيس التنفيذي لتدقيق أن يعد ويضع ويقوم بتحيين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.
- إبلا غ قبول المخاطر: عندما يلخص الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإدارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطرة غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يناقش الأمر مع الإدارة، وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإشكال لم يحل فإنه يجب عليه إبلا غ المجلس بذلك.

[1] مرجع سابق

https://na.theiia.org/standards-guidance/، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 2013،ص4، 20/ 04/2017,

المبحث الثالث: أدلة الإثبات في التدقيق الداخلي.

من أجل الحصول على تقارير مالية صحيحة وسليمة وتعبر على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، لابد أن يتعمق المدقق الداخلي ويتحرى الدقة في عملية الحصول على أدلة وقرائن صحيحة و ذات جودة عالية، وذلك لإبداء رأيه المهني بصورة صحيحة ومحايدة.

المطلب الأول: أوراق العمل في التدقيق الداخلي:

تساعد أورق العمل المدقق الداخلي في تقديم تأكيد مناسب بأن التدقيق قد تم أداءه وفق لمعايير التدقيق المتعارف عليها.وتوفر أوراق العمل،التي تتعلق بتدقيق القوائم المالية أساسا لتخطيط التدقيق وسجلات للأدلة التي تم جمعها ونتائج اختبارات البيانات تحدد نوع التقرير الملائم.

عندما يخطط المدقق الداخلي لأداء التدقيق لسنة الحالية على نحو ملائم، يجب أن تتوفر المعلومات الضرورية التي تستخدم كإطار مرجعي في أوراق العمل، وتتمثل هذه المعلومات في معلومات وصفية عن الرقابة الداخلية،برنامج التدقيق وكذا نتائج السنة السابقة.

تعد أوراق العمل الوسيلة الرئيسية للتوثيق الذي يعبر عن أن المدقق قد تم تنفيذها وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ويجب أن يكون المدقق قادرا على أن يبرهن للهيئات التنظيمية أن التدقيق قد تم تخطيطه والإشراف على تنفيذه على نحو ملائم.

كما توفر أوراق العمل مصدرا هاما للمعلومات لمساعدة المدقق في تحديد نوع التقرير الملائم الذي يجب إصداره في ضوء الظروف التي لاحظها المدقق، من أجل تقييم مدى ملائمة مجال التدقيق ومدى عدالة القوائم المالية.كما يمكن وص فها بأنها إطار رئيسي يتم الرجوع إليه بواسطة المشرفين لتقييم ما إذا كان قد تم تجميع الأدلة الكافية والصالحة لتبرير تقرير المدقق الداخلي.[1]

المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في التدقيق الداخلي:

عند التوضيح أن البيانات المالية هي حسب إطار إعداد التقارير المالية الواجبة التطبيق، فإن الإدارة تقوم بإثباتات ضمنيا أو صريحة فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن العناصر المختلفة للبيانات المالية والافصاحات ذات العلاقة.

[1] محمد محمد عبد القادر الديسطى،أحمد حامد حجاج،**المراجعة مدخل متكامل**،دار المريخ،مصر، ص،300

تقع الإثباتات التي يستخدمها المدقق للأخذ بعين الاعتبار الأنواع المختلفة للأخطاء المحتملة التي قد تحدث في البنود الثلاثة التالية:[1]

❖ **إثباتات حول فئات المعاملات والأحداث للفترة التي أجريت فيها عملية التدقيق:**

- الحدوث:المعاملات والأحداث التي تم تسجيلها على أنها حدثت وتخص المؤسسة.
- الاكتمال:لقد تم تسجيل جميع المعاملات والأحداث التي كان ينبغي تسجيلها.
- الدقة:تم تسجيل المبالغ والبيانات الأخرى التي تتعلق بالمعاملات والأحداث المسجلة بالشكل المناسب.
- القطع:تم تسجيل المعاملات والأحداث في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- التصنيف:تم تسجيل المعاملات والأحداث في الحسابات المناسبة.

❖ **تنتهي الإثباتات حول أرصدة الحسابات في الفترة:**

- الوجود: وجود فوائد للأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
- الحقوق والالتزامات: تحتفظ المؤسسة أو تراقب حقوق الأصول، وتعتبر الالتزامات واجبات على المؤسسة.
- الاكتمال: تم تسجيل جميع الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
- التقدير والتخصيص: تشمل البيانات المالية فوائد الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين بمبالغ مناسبة ويتم تسجيل أية تسويات تقدير أو تخصيص ناتجة بالشكل المناسب.

❖ **إثباتات حول العرض والإفصاح:**

- الحدوث والحقوق والالتزامات: الأحداث والمعاملات والأمور الأخرى المفصح عنها والتي حدثت وتخص المؤسسة.
- الاكتمال: تم إدخال جميع الافصاحات التي ينبغي إدخالها في البيانات المالية.
- التصنيف والقابلية للفهم: تم عرض ووصف المعلومات المالية بالشكل المناسب وتم بيان الافصاحات بوضوح.
- الدقة والتقدير: يتم الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل العادل والمبالغ الصحيحة.
- قد يستخدم المدقق الداخلي الإثباتات كما هي مبينة أعلاه أوقد يعبر عنها بشكل مختلف شريطة أن تتم تغطية جميع النواحي المبينة أعلاه.

---

[1] **https:// www.ascasociety.org/UploadFiles/Books/Audi**

إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة،الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)،2009،ص ص308 ،309،نظر يوم: 2016/3/20 الساعة 22:45.

المطلب الثالث:وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (5000)إلى انه يجب أن يحصل المدقق الداخلي على أدلة تدقيق للتوصل إلى استنتاجات معقولة يبني عليها رأيه،وذلك بإجراءات التدقيق من اجل الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، وذلك لتقييم الآتي:[1]

1. مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستويات البيانات المالية والتأكيد،ويقوم المدقق الداخلي بأداء إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس مرض لتقييم المخاطر عند مستويات البيانات المالية و التأكيد، وإجراءات التقييم في حد ذاتها لا توفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة يبني المدقق عليها رأي التدقيق،على أن تكون معززة بمزيد من إجراءات التدقيق على شكل اختبارات لعناصر الرقابة عند الضرورة وإجراءات أساسية.

2. عندما يكون ذلك ضروريا أو يحدد المدقق أنه سيقوم بإجراء اختبار للفعالية التشغيلية لعناصر الرقابة لمنع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد.

3. اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند مستوى التأكيد، حيث يخطط المدقق ويؤدي إجراءات أساسية للاستجابة للتقييم الخاص بمخاطر الأخطاء الجوهرية، والتي تشمل نتائج اختبارات الرقابة.

وبناءا على ما سبق فإن المدقق الداخلي يستعمل إجراء واحد أو مزيج من الإجراءات كإجراء تقييم المخاطر أو اختبارات لعناصر الرقابة أو إجراءات أساسية، وذلك حسب النطاق الذي يتم تطبيقها فيه من قبل المدقق.

[1] أحمد حلمي جمعة،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**،ط2،دار الصفاء،الأردن،2015،ص ص 320،321

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى وظيفة التدقيق الداخلي وأنواعه وخصائصه ومهامه، فقد أصبح التدقيق الداخلي أحد الوظائف الحيوية في المؤسسة الاقتصادية، من أجل الوصول وتحقيق أهدافها الرئيسية المرسومة من خلال التدقيق في صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية ومدى صدق عرضها للمركز المالي للمؤسسة ولنتائج المحققة، عن طريق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها وتطويرها، وكذلك اكتشاف الأخطاء والغش في الدفاتر المحاسبية، والعمل على تصحيحها، ونظرا لأهمية المدقق الداخلي فهو يمتاز بالاستقلالية ومرتبط مباشرة بالإدارة العليا، ويعتبر أحد عناصر الرقابة الداخلية في المؤسسة.

كما يعد التدقيق الداخلي وسيلة تراقب من خلاله الإدارة كل صغيرة وكبيرة داخل المؤسسة على مدار السنة المالية.

التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي لقياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها وكذا الإمكانيات المتاحة لها، وذلك باتخاذ إجراءات إدارية معينة، ويتم اتخاذ هذه الإجراءات بعد عملية تقييم أداءها، فقدرة المؤسسة على قياس وتقييم أداءها المالي دليل على قوتها الإدارية والتنظيمية.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بدراسة مفهوم الأداء المالي، أهدافه، والمعايير والمؤشرات المطلوبة في عملية تقييمه، وفي الأخير نتطرق إلى العلاقة القائمة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي، وذلك بدارسته في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث:أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء من المواضيع التي تشغل تفكير المسيرين والباحثين على حد سواء، وذلك لأهميتها سوءا على المستوى الكلي أو الجزئي باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو الدافع الأساسي لبقاء ووجود المؤسسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الربحية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

1. الأداء بصفة عامة:

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريف وحيد والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث.

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة Performare التي تعني إعطاء، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة Performance وأعطتها معناها؛ ويرى الباحثون أن:أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء المالي يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي أن هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة.

أما العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها؛ ويلاحظ في هذا التعريف دمج فيما هو متفق عليه تقريبا، لأن التعريف الذي قدم للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقتها ما هي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

كما البعض الآخر من الباحثين في الأداء ‹‹بأنه مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات ››.[1]

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2002/2001، ص 14

شكل رقم(02): أنواع الأداء

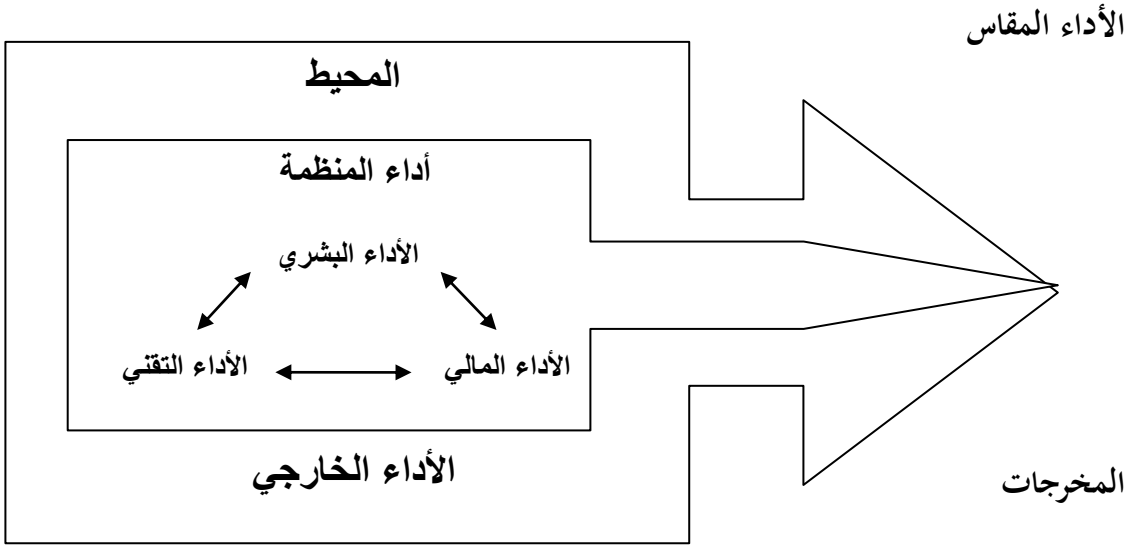

المصدر: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر 2015/2014

2. الأداء المالي:

الأداء المالي هو تعبير عن الأداء الفعلي ومقارنته بالنتائج المطلوب الوصول إليها، أو من الممكن الوصول إليها حتى من اجل الحصول على صورة حية لما يحدث أو سوف يحدث، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات الاقتصادية حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي**، دار حامد، الأردن،2010، ص45

3. أهمية الأداء المالي:

يعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القاسم المشترك بين الباحثين سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية والنظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف المؤسسات ويرى "Lynch" سنة 2000 بأن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات وإن عدم تحقيق المؤسسات المستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر. ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي وذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة، وضمن هذا التوجه يعبر " Hunt " ," Morgan " عن تلك الأهمية بالقول بأنه يعد هدف المؤسسات الأساسي وأن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي. وضمن المنظور الإستراتيجي يرى:" Ramanujan "," Venkatraman " أن الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية، فهو إستراتيجية مهمة يمكن للمسيرين استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المؤسسة فضلا عن ما يؤشر من نقاط قوة داخلية ويؤكد " John "," Harrison " سنة 1998 على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي المتردي ويدعم هذا المنطق " Gr "," Waddok " سنة 1997 إذ يعتبر أن الأداء المالي يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاستغلال فرص الاستثمار المختلفة ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم. إضافة إلى أن تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في هذا الميدان يضمن لها مركزا تنافسيا قويا، ويفتح الأفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الأداء المتفوق والمركز المالي المتفوق يعدان وجهان لعملة واحدة[1]

ناهيك عن كون الأداء المالي يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء، موردين، مستثمرون...الخ، مما يعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاءه الضوء على ربحية، سيولة، التوازن المالي، اليسر المالي، إنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتسم بالمناقشة.[2]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**، دار وائل، 2007،ص481

[2] نوبلي نجلاء، **إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر 2015/2014، ص79

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حين تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:[1]

- **العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن لها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

✓ الرقابة على التكاليف.

✓ الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

✓ الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:** وتحسب كما يلي:

(إجمالي الفوائد + إجمالي الأصول المنتجة) × 100

وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:** تحسب كما يلي:

(إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) × 100

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية(الودائع من العملاء والمستحقات)، وتعتبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

- **العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:** تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها ، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ، ومحاولة إعطاءه خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير،تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009،ص63

- ✓ التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- ✓ القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- ✓ السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي.

النسب المالية لا تعني شيئا بحد ذاتها ، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى ،حيث هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أم منخفضة. وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي: [1]

1. **المعايير التاريخية** : وتكون مستمدة من فعاليات المؤسسة ذاتها، إذ تمكن، لمحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوف المالية لسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المؤسسة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها. كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.
2. **المعايير القطاعية (الصناعية)**: يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعته دوريا، خاصة وان المؤسسة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي،...الخ.
3. **المعايير المطلقة**: وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.
4. **المعايير المستهدفة**: وهي نسب تستهدف أدارة المؤسسة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمؤسسة المعينة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية،الأردن،2012،ص ص 256،257

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

بعد معرفتنا لتقييم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة فيه من لابد من دراسة وتحليل مؤشرات معبرة عن هذا الأداء، ولتقييم النشاط الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية توجد معايير موضوعة لقياس أداءها المالي.

المطلب الأول:مفهوم تقييم الأداء المالي:

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي.

‹‹ يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المالية المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة ››[1]

«كما نعني بتقييم الأداء المالي بأنه ترشيد للإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة الاقتصادية لمواردها المالية المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل كانت المؤسسة طموحة لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل لمواردها المالية المتاحة » [2]

‹‹ تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هو عبارة عن إصدار تقييم صادق حول تسيير مواردها المالية، وقياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء المعايير المحددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم درجة تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة ».[3]

ويمكن أن نستخلص من خلال ما سبق:

أن عملية تقييم الأداء المالي في جميع العمليات والدراسات التي تهدف إلى التأكد من مدى استخدام واستغلال المؤسسة لمواردها المتاحة بمستوى عال من الكفاءة، وذلك خلال فترة زمنية معينة أو من خلال فترات زمنية متتابعة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

---

[1] دادان عبد الغني،**قياس، مفاهيم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،منشورة،2007/2006،ص34

[2] علاء نعيم عبد القادر،**مرجع سابق**،ص 249

[3] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، السعودية،2000، ص 39.

الشكل رقم(03): تقييم الأداء المالي في المؤسسة

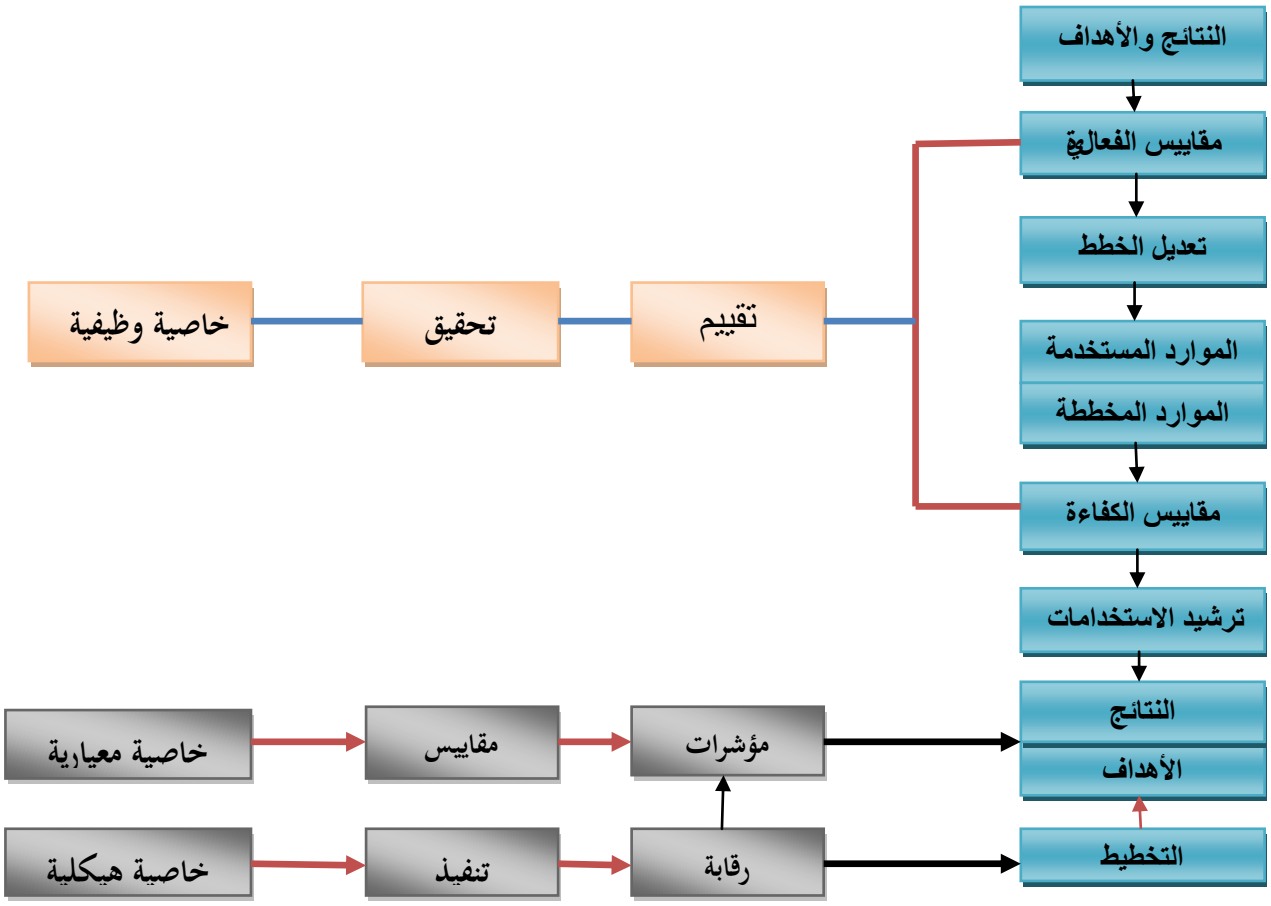

المصدر: السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**"، دار المريخ للشر، الرياض،2000، ص39.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأنه يخص قطاعين حساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، وترجع أهمية الأداء المالي إلى الفوائد التي يقدمها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في:[1]

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات؛

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**،ص 91.

- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

المطلب الثاني خطوات تقييم الأداء المالي.

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل الأداء والانحرافات المنبثقة منه وكيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلا، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده لابد لها وأن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وعلى العموم فإنه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم كما يلي:[1]

أولا: تحديد معايير الأداء: ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها؛

ثانيا: قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات: بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطورة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي بالأداء الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت؛

ثالثا: تقييم الأداء وتحليل الانحرافا ت: يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطورة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال، الموردين أو القصور في القياس وقد يكون القصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي... الخ، وتحديد درجة الانحراف(انحراف خطير أو انحراف سطحي أو... الخ)؛

[1] نفس المرجع سابق، ص 92.

رابعا: تصحيح الانحرافات: في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المالي:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بمستوى التقييم الأداء من أجل تصحيح الانحرافات وتحقيق النتائج المرغوب الوصول إليها، ومن هذه المتطلبات نجد:[1]

1 - وضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأن تحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون وجود تداخل في المهام بينهم.

2 - وضوح الخطة الإنتاجية وقابليتها لتجسيد، وذلك بعد دراسة تفصيلية ومناقشتها على كافة المستويات داخل المؤسسة، وذلك من أجل توازن الطموحات مع الإمكانيات المتاحة.

3 - أن يكون للمؤسسة مسؤولين قادرين على تقييم الأداء وملمين بدورهم وعلى دراية بطبيعة نشاط المؤسسة وبإمكانهم تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات المالية للقيام بتقييم صحيح وفعال.

4 - أن يكون للمؤسسة نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء، ويجب أن تتصف المعلومات بالانسيابية والسرعة والانتظام من أجل مساعدة المسؤولين في المؤسسة على اختلاف مستوياتهم من اتخاذ القرارات السليمة والسريعة وفي الوقت المناسب تفادي وتصحيح الأخطاء في العملية الإنتاجية.

5 - وضوح وانتظام الإجراءات والآليات الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء، وإلا تعرقلت العمليات التقويمي ة والتصحيحية للأداء وبتالي تمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي:[2]

1. **الإدارة:** من الطبيعي أن يرغب المديرين بمقارنة أداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات والوحدات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري الأعلى حيث

[1] بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010،ص 92.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن،2000،ص ص 239،240.

يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر)؛

2. **حملة الأسهم العادية:** وهم يقسمون إلى ثلاث فئات:

– حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم؛

– حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال؛

– حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.

3. **حملة الأسهم الممتازة:** وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح؛

4. **حملة السندات:** مثل الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح، اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم؛

5. **مانحي الائتمان والمصرفيون:** وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة؛

6. **المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم** : وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية؛

7. **اتحادات التجارة:** وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.

المبحث الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي

يسمح وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة من زيادة فعالية تقييم الأداء المالي، الأمر الذي يساعد المؤسسة على تدارك الأخطاء والعمل على تحسين الأداء، مما يسمح بالوصول إلى نتائج مرضية والمتمثلة في الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وموضوعية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

توجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الأداء المالي للمؤسسة ونذكر منها: [1]

I. **نسبة الربحية:** وهي النسبة التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها بصورة مثالية من أجل لتحقيق الأرباح،وهذا المؤشر يقيس مدى جودة الأداء المالي للمؤسسة.

إن من أهداف المؤسسات الاقتصادية استخدام الموارد المالية بطريقة تمكن الملاك من الحصول على عوائد معتبرة على أموالهم التي قاموا بتوظيفها في المؤسسة، أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسبة هي: هامش الربح الصافي من المبيعات، العائد على الاستثمار، العائد على حق الملكية،و ربحية السهم الواحد.

II. **نسبة السيولة** :وهي مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والمتداولة بدون الوقوع في الخسائر،إن المؤسسات ذات السيولة الكبيرة لديها قدرة الوفاء بالتزاماتها والعكس صحيح بالنسبة للمؤسسات ذات السيولة القليلة، وتوجد فيها نسبتان أساسيتان لقياس السيولة هما: نسبة التداول، والنسبة السريعة .

وتعبر النسب التالية عن درجة استغلال أصول المؤسسة:[2]

1. نسبة السيولة العامة:

وهي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المؤسسة في تسديد الديون القصيرة الأجل وهي نسبة واسعة الانتشار، ومن خلالها نعرف قدرة المؤسسة في متابعة التزاماتها الجارية ومدى إمكانيتها على التسديد، وان النسبة المعتمدة بهذا الشأن كمعيار مطلق مطلوب تحقيقه هو 1.2 تستخرج هذه النسبة من قسمة الأصول الجارية على الديون القصيرة الأجل.

نسبة السيولة العامة = (الأصول الجارية / الديون القصيرة الأجل) ×100

[1] محمد محمود الخطيب،**مرجع سابق**،ص ص 59_62.

[2] دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية، دار المنهاج**، الأردن، 2007،ص ص 68_92.

2. نسبة السيولة السريعة:

لغرض تلافي نسبة السيولة العامة باعتبارها تضم عناصر بطيئة التحول إلى نقد، وتقيس نسبة السيولة إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال الاعتماد على الأصول الجارية السريعة التحول إلى نقد، والمعدل المعتمد والجيد لهذه النسبة هو 1.1 ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات سوف نقسم عناصر الأصول إلى نوعين:

- أصول جارية سريعة التحول إلى سيولة نقدية وهي:(النقد، الاستثمارات المؤقتة، أوراق القبض).
- أصول أقل سيولة مثل المخزون السلعي الذي يتطلب فترة مناسبة حتى يتحول إلى نقد.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المخزون)/ الديون القصيرة الأجل.

3. نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأن من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، ونستطيع إخراج هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة)/ الديون القصيرة الأجل.

والقيم الجاهزة هنا هي القيم الحالية كالنقد المتواجدة في الخزينة.

ملاحظة: إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للظهور في القيمة.

4. درجة سيولة حسابات الذمم المدينة:

تعد الذمم المدينة (المدينون+أوراق القبض) من العناصر التي تتمتع بسيولة كبيرة، ولزيادة التعمق في التحليل المالي لعناصر الأصول المتداولة الأكثر سيولة يجب قياس الفترة التي يتم فيها تحصيل قيمة الذمم المدينة.

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة / إجمالي حسابات الذمم المدينة فترة التحصيل = 360يوم/ معدل دوران الحسابات المدينة.

5. درجة سيولة المخزون:

ويعد من المؤشرات التي تقيس درجة سيولة المخزون وكفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية عن طريق بيعها وفي نفس الوقت يعطينا مؤشرا فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا فهو يعني أن المؤسسة تستثمر أموال أقل من المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معينة ولذلك تعمل الإدارة المالية على تحفيز الأقسام المعينة لرفع هذه النسبة، ويمكن استخراج هذه النسبة كما يلي:

- **معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون.**
- **متوسط المخزون = (مخ1+مخ2)/ 2.**
- **فترة التخزين =عدد أيام السنة/ معدل دوران المخزون.**

6. معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي:

إن هذا المؤشر يبين لنا فترة استقلالية المؤسسة أي المدة التي تستطيع من خلالها المؤسسة استعمال أصولها المتداولة في تسديد التزاماتها التشغيلية الجارية دون الحاجة إلى أي إيرادات مهما كان مصدرها، وتحسب كما يلي:

معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي = إجمالي الموجودات السائلة/ المصروفات التشغيلية النقدية.

III. **نسبة المديونية أو التمويل:** وهي النسب التي تقيس مديونية المؤسسة وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة(المقرضين والملاك) من معرفة الواقع لمديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية وبالتالي يمكن قياس نسب المديونية من المؤشرات التالية:

1 – نسب القدرة الإجمالية على الوفاء: وتقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي تلتزم المؤسسة بها للدائنين، وذلك من خلال علاقة هذه النسبة من مقدار الأموال التي يقدمها المالكون، وتحسب بالعلاقة التالية:

القدرة الإجمالية على الوفاء= إجمالي الديون /حقوق الملكية.

2 – نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى رأس المال الدائم: وتستخدم هذه النسبة لقياس مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى رأس المال الدائم= إجمالي الديون طويلة الأجل/ رأس المال الدائم.

رأس المال الدائم= حق الملكية+ القروض طويلة الأجل.

3 – نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية: وتستعمل هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الأموال التي تعد حق ملكية بالمقارنة بالالتزامات الجارية على المؤسسة، ولتقييم هذه النسبة لابد أن نحصل على نسبة معيارية للمؤسسات المماثلة لتسهيل المقارنة، وتحسب كما يلي:

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية= الخصوم المتداولة/ حق الملكية.

إن نجاح إدارة المؤسسة في استخدام التمويل بالمديونية بدلا من التمويل الممتلك يعني قدرة الإدارة على زيادة العائد لحملة الأسهم. ومن المؤشرات المستخدمة لهذه النسب نذكر:[1]

- **إجمالي الالتزامات إلى الأصول أو نسبة الاقتراض:** وهي العلاقة بين مجموع الالتزامات ومجموع الأصول، هذه العلاقة تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول، بحيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

إجمالي الالتزامات إلى الأصول = إجمالي الالتزامات/ مجموع الأصول.

- **معدل تغطية الفوائد بالأرباح:** وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام الأرباح، بمعنى عدد مرات تغطية الأرباح لفوائد الديون، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، وتحسب كالآتي:

معدل تغطية الفوائد = الربح الإجمالي/ فوائد على الديون.

- **الالتزامات إلى حقوق الملكية أو نسبة الإقراض إلى حقوق المساهمين:** وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية، وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الالتزام إلى حقوق الملكية =إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الالتزامات.

- **الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل:** وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل، وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] شنوف شعيب،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص ص 210،211.

نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل = ديون طويلة المدى/ رأس المال العامل.

IV. **نسب التقويم:** وهي النسب التي ترفع القيمة السوقية لأسهم المؤسسة، وترتبط أسعار أسهم المؤسسة بإراداتها وبالقيمة الدفترية للسهم الواحد ولهذه النسب عدد من المؤشرات نذكر منها: سعر السهم العادي الواحد، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.

V. **نسب المردودية:** تقيس نسبة المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية. عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

وفيما يلي المؤشرات المالية لقياس المردودية :

1 – **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، وبعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة، وتحسب وفق مايلي:[1]

نسبة ربحية الأموال الخاصة= (الربح الصافي/ الأموال)

2 – **نسبة مردودية النشاط:** تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

نسبة مردودية النشاط= (الربح الإجمالي/ رقم الأعمال)× 100.

3 – **المردودية المالية والاقتصادية:** الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس الأداء المالي للمؤسسة وتحسينه، ولتحقيق هذا الهدف يجب على المؤسسة استخدام الموارد المتاحة لها واختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها،

[1] مبارك لسلوس، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص52.

فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي.

المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.
المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال/ (الديون + الأموال الخاصة).

VI. **نسبة إدارة الموجودات:** وهي تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجداتها لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات للوصول إلى مدى سرعة بيع ا لم ؤسسة لموجداتها. ويوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس النشاط وهي: دوران المخزون، مدى البيع، مدى التحصيل، دوران رأس المال، دوران الموجودات الثابتة ودوران مجموعة الموجودات.[1]

VII. **نسب النمو:** وتقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني، متمثلا بنمو الدخل القومي، أو الناتج القومي الإجمالي، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة. ومن المؤشرات المستخدمة: نمو المبيعات الصافية، نمو الدخل الصافي، نمو الأرباح للسهم العادي الواحد، نمو مقسوم الأرباح للسهم العادي الواحد.[2]

المطلب الثاني: استخدام القوائم المالية لقياس الأداء المالي.

يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسات مهما كانت طبيعة أعمالها، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المؤسسة للانطلاق، ويتم قياس الأداء المالي عبر نسب ومؤشرات اعتمادا على القوائم المالية.

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- الملاحق.

[1] علاء نعيم عبد القادر، **مرجع سابق**،ص،255

[2] نفس المرجع سابق،ص ص،255،256

الفرع الأول: القوائم المالية.

أولا: الميزانية: وهي:« تقرير مالي يلخص الأصول المملوكة للمؤسسة والالتزامات(الخصوم) التي عليها وحقوق الملاك المستثمرة في المؤسسة أي استثماراتهم الأصلية، وتهدف قائمة الميزانية إلى بيان الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة».[1]

ثانيا:جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو:« ملخص يتم فيه مقابلة الإيرادات بالمصروفات خلال فترة معينة هي سنة مالية، وتبين هذه الوثيقة نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال هذه الفترة».[2]

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هي: « إحدى القوائم المحاسبية الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسة وهي تمثل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من وإلى المؤسسة كما أنها تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها والتي تعبر على المعاملات التي تقوم بها المؤسسة داخليا وخارجيا كما يمكن قياسها بشكل كمي نقدي وتدخل هذه العمليات ضمن الإطار المحاسبي والتي تقوم عليها بشكل كبير وأساسي».[3]

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

«يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية».[4]

خامسا: الملاحق

«رغم أن الميزانية وجدول حسابات النتائج تقدم معلومات مهمة لمستخدميها، إلا أن هناك بعض المعلومات تتطلب تفصيلا أكثر وهو ما يتطلب إضافة الملاحق التي تكمل وتعلق عن المعلومات المقدمة في الميزانية وجدول حسابات النتائج».

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

---

[1] رابح حمودي، **تحليل الميزانية وتحليل الاستغلال**، دار المعرفة، الجزائر،2000،ص 05

[2] عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة(دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات مقبوضات")**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007،ص 76

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن،2000، ص277.

[4] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 19، 2009،ص 26.

أولا: التحليل المالي باستخدام رؤوس الأموال العاملة: هناك ثلاث أنواع من التوازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

I. رأس المال العامل:FR

يعني الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له لاهتمام بالعناصر المكونة من هادين الجانبين ومكونات كل منهما وقدرته على التحول السريع إلى النقدية.[1]

كما يعبر رأس المال العامل عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة ويدعى رأس المال العامل الدائم أو الصافي ويحسب وفقا لما يلي:[2]

ويحسب من أعلى أو من أسفل الميزانية كما يلي:

- **حسابه من أعلى الميزانية:** تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

- **حسابه من أسفل الميزانية:** الفرق الحاصل بين عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الأصول المتداولة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

II. احتياجات رأس المال العامل:BFR

المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزناتها ومدينيها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وتحسب وفق العلاقة التالية:[3]

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة)– (الديون قصيرة الأجل– السلفات المصرفية).

أو:

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(مجموع الديون قصيرة الأجل– السلفات المصرفية).

[1] منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، عمان، 2005، ص 113

[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق الجزائر،1991، ص 23

[3] عباسي صابر،**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات التجارية وعلوم التسيير**، مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011، ص102.

إذا كانت احتياجات رأس المال العامل موجبة وهذا ما يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال، أما إذا كانت سالبة فهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال (هذه الحالة توافق المؤسسات التجارية عادة).

III. الخزينة:TR

هي إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن السيولة الجاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد.[1]

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:[2]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الفرع الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.

مع التغير الجدري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جدري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي. ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة المضافة (EVA)، والقيمة السوقية المضافة(MVA).

أولا: معيار القيمة الاقتصادية المضافة: يتكون إجمالي رأس المال من الأسهم الممتازة والعادية وعلى هذا الأساس فإن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام وهي تختلف جذريا عن الأرباح المحاسبية، وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية.

أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: نظرا لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك.
- مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري.
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الآجل الطويلة.

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 8

[2] عباسي صابر، مرجع سابق، ص 102.

- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق.
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية مندمجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة: يقصد بالقيمة المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة.[1]

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في قياس الأداء المالي.

لا شك أن المجتمع المالي في حاجة ملحة إلى تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء وذلك للبحث عن المعوقات في العملية التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة حيث أن الصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة، وكذلك كون قياس وتقييم الكفاءة والفعالية التي تدر بها المؤسسة ككل أو الوحدات الجزئية بها يشكل ثغرة في النظام الإداري حيث لا يسند بكل واضح إلى جهة بعينها، وبالتالي فهناك غياب المسؤولية عن هذا الأمر تحاول الجهات المختلفة إزاحتها عن نفسها من المدقق الخارجي إلى الإدارة.

ولقد أشار المجمع العربي للمحاسبين إلى أنه قد حدث تطور منطقي في وظيفة التدقيق الداخلي وهو نشاط التقييم وذلك لمساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.[2]

فيعتبر التدقيق الداخلي أحد أدوات الرقابة الداخلية فهو يساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المؤسسة، فهو يقدم مجموعة من التقارير تقدم لمجلس الإدارة أو المدير العام بصفة مباشرة.

ويقوم بالتدقيق الداخلي موظف من داخل المؤسسة يتميز بالاستقلالية، ويتحقق هذا الاستقلال بتبعيته لمجلس الإدارة بصفة مباشرة ولأهمية التدقيق الداخلي اهتمت المؤسسات خاصة الكبرى منها والمقيدة بالبورصات العالمية إلى تطوير هذه الأداة الرقابية.[3]

ولقد تمكن التدقيق الداخلي من فرض نفسه في المؤسسات الاقتصادية كوظيفة لا غنى عنها، وارتبط بأعلى المستويات التنظيمية وذلك ليس من أجل فرض رقابة فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاجية، ولقد استطاع التدقيق الداخلي وصول إلى هذه الأهمية

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **مرجع سابق**، ص 8،9.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري** (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2007،ص ص115،116

[3] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر،2008، ص 164.

التنظيمية بسبب توفر العديد من العوامل التي ساعدت على زيادة أهميته وتطوره، وذلك من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية، والتأكد من أنشطة المؤسسة من خلال وضع برنامج لتدقيق الداخلي.[1]

ومن مهام الرئيسية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي هي فحص وتقييم الأداء الفعلي بالمخطط والمعايير والأهداف والسياسات الموضوعة ويعتبر هذا النوع من تدقيق الأداء هو تدقيق للإجراءات الرقابية حيث تعتبر كل من السياسات والخطط والأهداف أجزاء من نظام الرقابة الداخلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يستخدم تدقيق الأداء المالي هذا كجزء من عملية تقييم الأداء الكلي الذي تقوم به الإدارة، ولكي يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه في مجال تقييم الأداء المالي فإنه يتعين على القائمين عنها أن يتحلوا بالموضوعية والاستقلالية التامة عن الإدارات التنفيذية وذلك في كل أطوار عملية التدقيق الداخلي؛ وقد يكلف المدقق الداخلي بفحص مجالات لم يتم تحديد معايير أداء رسمية لها وعليه يضطر المدقق الداخلي إلى مقارنة الأداء الفعلي المتوسط، الأداء في الصناعة، أو معايير الأداء في الصناعة أو أداء تنظيمات مماثلة ويجب أن يلاحظ المدقق الداخلي ولا يقوم بتحديد مقياس الأداء الذي يجب استخدامه وإنما تقع مسؤولية ذلك على الإدارة العليا؛ ومع ذلك يجب على المدقق الداخلي التحقق من مدى ملائمة تلك المقاييس الخارجية المستخدمة في ظروف العمل التنظيمي الذي ينتمي إليه، وتمتد قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي لتتضمن تقييم الكيفية التي تتم بها إدارة الموارد المتاحة لتنظيم شامل للأداء، وتعتمد شرعية وظيفة التدقيق الداخلي في أي مؤسسة على مكانة وحدة التدقيق داخل التنظيم وعلى الدعم الذي تتلقاه من الإدارة العليا، واقتناع المسؤولين بأهمية الخدمات التي يؤديها التدقيق الداخلي عن طريق تدخله في تحديد نطاق عمل وحدة التدقيق الداخلي وكذا رسم سياساته المبدئية.
من خلال ذلك تستطيع الإدارة العليا أن تساهم تحسين من كفاءة التدقيق الداخلي لزيادة فعاليته.[2]

كما إن التقارير المالية التي يصدرها المدقق الداخلي للمؤسسة وسيلة تؤكد لمختلف مستخدمي المعلومات عن صدق وشرعية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية كما أنها تساعد الإدارة والمساهمين في معرفة القصور في الرقابة الداخلية وإمكانية تلاقيها كذلك أن هذا التقرير الذي يعده المدقق الداخلي يعتبر وسيلة تستخدمها الإدارة لمعرفة جوانب الخلل في الإدارة وإمكانية تحسينه خصوصا أن المراجع يستخدم التحليل في المراجعة من خلال استخدام نسب الأداء (السيولة، المرونة) وهذا ما يتيح للإدارة معرفة جوانب للضعف في الإدارة بالإضافة إلى قيام المدقق الداخلي بكشف التلاعب والغش والاختلاس إن وجد وكل هذه المعلومات تمكن الإدارة من تحسين الأداء في المؤسسة.[3]

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 29

[2] أحمد صالح العمرات، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص 22.

[3] بلعالم عائشة، دور **التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية** (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، قاصدي مرباح . ورقلة،2015،ص،20

الخلاصة

نظرا لأهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، حيث أنه يبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وكذا الخطط الموضوعة مسبقا، ظهرت الحاجة لأداة تمكن الإدارة من قياس فعالية هذا النظام، حيث يقوم المدقق الداخلي بتقييم وتفعيل الأداء المالي ومحاولة تحسينه ، من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي تكون في شكل اقتراحات يقدمها للإدارة العليا.

ولقد تطرقنا بإيجاز إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته ولقد قمنا بعرض مجموعة من المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي وما لها من دور فعال في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

دراسة ميدانية بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر – بجامعة - الوادي

تمهيد:

بعد انتهائنا من الدراسة النظرية للتدقيق الداخلي، وتقيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية سنتطرق في هذا الفصل إلى إسقاط ما قمنا بالتطرق غليه في الفصل النظري، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة العمورية لصناعة الآجر بجامعة، من خلال استخدام البيانات المالية المقدمة من قبل المؤسسة.

سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول:التعريف بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

المبحث الثاني: استخدام التدقيق الداخلي والأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

المبحث الثالث:أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

تعتبر المؤسسة الاقتصادية البنية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد أي بلد، فنجاح المؤسسة وتمكنها الحقيقي من أداء وظائفها ويؤدي بالضرورة إلى نجاح ونمو هذه الأخيرة، لذا فهي تعد كمقياس للقوة وفعالية هذا الاقتصاد .

في هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين حيث الأول بعنوان ماهية شركة العمورية لصناعة الأجور والثاني بعنوان تحليل بعض المؤشرات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة العمورية لصناعة الآجر

تأسست مؤسسة العمورية لصناعة الآجر بتاريخ (أفريل 2014) تأخذ هذه المؤسسة شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL، يقدر رأس مالها(5000.000.00 دج) مقسم على (09)تسعة شركاء ترتبط بهم صلة القرابة من الدرجة الأولى (إخوة وأبناء عم) مقر هذه المؤسسة بجانب الطريق الوطني رقم 03 بمدينة جامعة ولاية الوادي، والمسجلة لدى مصالح السجل التجاري تحت القيد رقم 109.107.

أنواع الآجر: تقوم المؤسسة بإنتاج عدة أنواع من الآجر والقرميد الصناعي من بينها:

أجر 10 سم + أجر 15 سم + أجر للسقيفة نصف جاهزة 45 سم + أجر للسقيفة نصف جاهزة 55 سم (Briques creuses 8T 10x20x30+ Briques creuses 12T 15x20x30+ Hourdis 45x30x15+ Hourdis 55x30x16)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة، الذي يعد وسيلة تسمح بتنظيم عمل المؤسسة من خلال تنظيم وتوزيع المهام في مصالح مختلفة ولكنها مرتبطة في تأدية المهام كل مصلحة حسب وظيفته ا من أجل إتمام المهام على أكمل وجه ممكن.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر بجامعة.

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

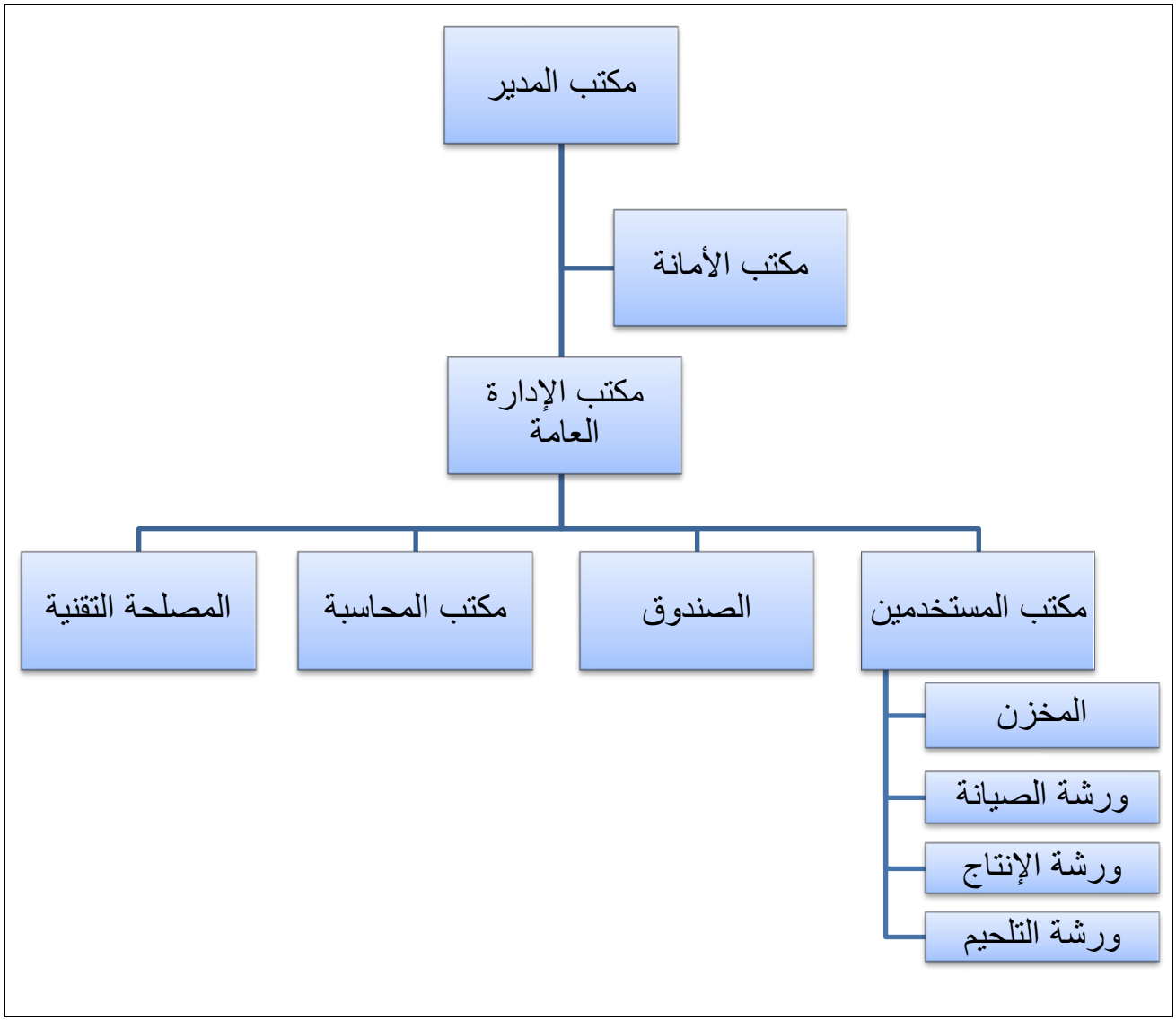

المصدر: مصلحة الأمانة العامة للمؤسسة.

أولا: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

من الشكل السابق سنقوم بشرح الهيكل التنظيمي كما يلي:

1. **مكتب المدير:** هو مكتب خاص بالمسؤول الأول للمؤسسة وهو مركز القيادة والتسيير من مسؤولياته ومهامه يشرف على المتابعة بكل الأمور المتعلقة بالمؤسسة سواء من الداخل أو الخارج والسهر على السير الحسن للنظام الداخلي، واتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة نظام الجودة والمحافظة عليها ويمكن تلخيص مهام المدير فيما يلي:
   - إصدار الأوامر والتعليمات إلى كافة مصالح المؤسسة؛
   - يترأس الاجتماعات الدورية بالمؤسسة؛
   - السهر على انجاز الأعمال على أكمل وجه؛
   - القيام بتقسيم الأعمال والواجبات بين مختلف مديري الأقسام بالمؤسسة.
2. **مكتب الأمانة:** هي عبارة عن مصلحة رسمية، تقوم بتسيير عمل الإدارة ومن مهامها: الاستقبال، الهاتف، والفاكس، وتحويل المكالمات، القيام بنسخ الأوراق طبق الأصل، استقبال البريد الوارد والصادر، مراقبة الشحن والتفريغ تبرز أهميتها في المحافظة على الأسرار، وحفظ وثائق المؤسسة... وغيرها.

علاقة هذه الأخير بمكتب المدير: هي عبارة عن همزة وصل بين العمال والمدير، والاستشارة، الامتثال لأوامر المدير.

3. **مكتب الإدارة العامة:** هو مكتب خاص بالمسؤول الثاني للمؤسسة من مسؤولياته اقتراح السياسات التطويرية على المدى الطويل آخذا بعين الاعتبار القيود المالية والبشرية للمؤسسة، ويتابع أهم مراحل البرنامجّ التطبيقي لتطوير المؤسسة والحرص على ضمان تحقيق هذا التقدم. كما يقوم بالإشراف على جميع المصالح ويسهر على السير الحسن للمؤسسة كما يقوم بإبرام الصفقات التجارية والخدماتية وتوقيع العقود واتخاذ القرارات.
4. **أمين الصندوق:** يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة.
5. **مصلحة المحاسبة:** هي القلب النابض للمؤسسة وهي مكلفة بالتسيير المالي أي المدخلات والمخرجات ولها دفتر يومي تسجل فيه مختلف العمليات من مبيعات، ومستهلكات، ومشتريا ت، وتقوم بالجرد السنوي وإعداد التنبؤات والتقديرات بالرجوع لمعطيات السنوات السابقة، وتقوم أيضا بعملية التدقيق الداخلي وتدقيق الحسابات المختلفة للمؤسسة.

مهام المصلحة: تعمل هذه المصلحة على:

- تسجيل كل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة كعمليات البيع والشراء والخدمات الأخرى سواء تلك المتعلقة بالبنك أو الزبون أو المورد؛
- تعمل على إعداد الفواتير وتسجيلها محاسبيا؛
- مراقبة الحالة المالية للمؤسسة من خلال النتائج المتحصل عليها من مختلف النشاطات؛
- تسيير الموجودات المالية للمؤسسة.

علاقة المصلحة داخل المؤسسة: تسجيل عملياتها المحاسبية والمحاسبة العامة هي التي تخدم المؤسسة، توضيح المركز المالي للمؤسسة بعرضها في الميزانية، وهذه المصلحة لها علاقة مع الإنتاج أي تسجيل كل العمليات وتزويد إدارة المؤسسة بالمعلومات تكون على شكل تقرير محاسبي.

6. **المصلحة التقنية:** وهي الهيئة المعنية بمتابعة القرارات الخاصة بالعمليات الإنتاجية وتزويد الوحدات بالمواد الضرورية كالمواد الأولية وقطع الغيار الخاص بالآلات الإنتاجية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم بمسايرة العملية الإنتاجية والحرص على إنهاء المهام في وقتها المحدد للحفاظ على مواعيد التسليم المحددة.
7. **مصلحة الأمن:** مهمتها الحرص على الأمن بالمؤسسة، كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومعبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.
8. **مصلحة المستخدمين:** هي عبارة عن مصلحة تهتم بشؤون العمال من بداية العمل إلى نهايته وهي حلقة الوصل بين العمال و إدارة المؤسسة ومن أهم الأعمال التي تقوم بها:
   - توظيف ومراقبة العمال؛
   - استخراج الوثائق الخاصة بالعمال؛
   - التصريح بتسديد أجور العمال؛
   - توفير وسائل العمل الضرورية لحسن سير العمل.

والمصلحة قادرة على التوفيق بين المهام وتنفيذها وقد قدر عدد العمال بـ: 150 كما أن لها القدرة على مسايرة هذا العدد.

- **ورشة التخزين:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية.
- **ورشة الإنتاج:** مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها.
- **ورشة الصيانة:** مهمتها صيانة وإصلاح الأعطاب سواء كانت بآلات الإنتاج أو وسائل النقل والتنقل صيانة التجهيزات الكهربائية للمؤسسة.

ثانيا: مراحل الإنتاج بالمؤسسة

تمر عملية إنتاج الآجر في هذه المؤسسة بمجموعة من المراحل المتسلسلة والمتكاملة على النحو التالي:

المرحلة الأولى: التخزين

قبل شرح العملية نقوم أولا بوصف لعملية دخول المادة الأولية (الطين–الرمل–الماء) إلى المؤسسة حيث:

يصل كلا من الطين والرمل إلى المؤسسة محملا على شاحنات خاصة وبوصول جميع المواد يتم تفريغ كلا من هذه المواد في أماكن تخزينها ثم يتم تحويلها إلى عملية الإنتاج عن طريق آلات خاصة.

المرحلة الثانية: التحضير

وفي هذه المرحلة يتم كسر الطين بآلة كاسرة الطين ويكون ذلك في الطاحنة الأولى من أجل الرحي ثم تخلط في آلة خاصة (طين + رمل+ كمية من الماء) ثم تنتقل إلى الطاحنة الثانية من أجل تحسين الطحن ثم يخزن في مكان تخزين الطين في شكله الجديد.

وبعدها يتم تخزين الطين في منطقتين:

المنطقة رقم (01) – تعمل للتعبئة

المنطقة رقم (02) – تعمل لتشغيل

المرحلة الثالثة: الإنتاج

نقوم بنقل الطين من أمكان تخزينها إلى الماكنة الأولى التي تخلط قليل من الماء وبعدها تحول إلى الطاحنة النهائية لتتحول إلى طين رقيقة ثم تدخل إلى العجانة من أجل عجنها ثم دفعها إلى الماكنة التي بها القالب لاستخراجها على شكل آجر وبعدها يتم قطعها حسب القياسات المعمول بها ثم تتحول إلى المجفف وبعد إخراجها من المجفف تحمل في عربات خاصة من أجل إدخالها إلى الفرن على درجات حرارة متفاوتة تبدأ من 115 درجة إلى 860 درجة بوقت حوالي 21 ساعة وبعد إخراجها من الفرن تتحول إلى آلة الربط. وبعد ربطها تتحول إلى عملية الشحن وذلك بحملها بآلات خاصة ووضعها في شاحنات وفي هذه المرحلة يتم الإنتاج حسب الطلب.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مؤسسة العمورية لصناعة الأجر.

أولا: أهمية المؤسسة: تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي مستمر، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين(هم الزبائن) من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، وعموما فأهمية هذه المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية في قطاع البناء؛
- تغطي المؤسسة جزءا كبير من حاجيات السوق؛
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

ثانيا: أهداف المؤسسة:

- كسب ثقة الزبائن بتقديم أحسن منتج وهذا من خلال إتباعها لكل المقاييس؛
- تطوير الجانب الفني والتسيير من أجل الرفع في الأداء؛
- الدقة في الإنجاز واحترام المواعيد المحددة لتنفيذ طلبات الزبائن؛
- تقديم أحسن منتج على المستوى الوطني حيث لا مجال للمقارنة والمنافسة مع المؤسسات الأخرى؛
- تقليص الفارق بين الإنتاج والطلب من خلال توزيع وتصدير أقصى كمية ممكنة من الآجر؛
- تلبية احتياجات المستهلكين من خلال تعظيم الإنتاج؛

- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة؛
- تخفيض سعر المنتجات والخدمات بضمان المردودية من خلال تقليص تكاليف الإنتاج والتوزيع؛
- تسعى الشركة للاستحواذ على قطاع البناء وذلك كونها الممول الوحيد على مستوى ولاية الوادي لمادة الآجر؛
- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال:
  - ضمان التمركز الصناعي والتجاري للمؤسسة على المستوى المحلي؛
  - ضمان وفرة وتوزيع وتسويق المنتجات في كل التراب الوطني.

المبحث الثاني: استخدام التدقيق الداخلي والأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

من خلال الزيارة الميدانية التي قادتنا لمؤسسة العمورية لإنتاج الآجر تحصلنا على معلومات من قبل المحاسب والمدقق الداخلي من أجل فهم أكثر هذه الوظيفة واستعمالها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث قدمت لنا الوثائق اللازمة من ميزانية مالية وجدول حسابات النتائج للأعوام 2015- 2016.

المطلب الأول: واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة

تتكون خلية التدقيق الداخلي من شخص واحد مسؤول عن هذه العملية، تم تعيينه في هذا المنصب لما يمتلكه من خبرة وكفاءة عالية في مجال المحاسبة نتيجة لممارسة مهنة المحاسبة لعدة سنوات، حيث يقوم المدقق الداخلي بمهامه داخل المؤسسة بإعداد برنامج عمل سنوي شامل ويتبع أسلوب منهجي منظم، وذلك من أجل تقييم أداء مالي يكون فعال وسليم، وهو ما سيمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المنشودة وحماية مختلف أصولها، حيث يقوم المدقق الداخلي بتخطيط ما سيقوم به من عمليات مع تحديد تاريخ معين لتنفيذها، وكذا ما هي الإجراءات التي سيقوم بها في حالة وجود انحرافات سواء كانت مجرد انحرافات عادية أو بسيطة أم كانت انحرافات خطيرة، وتقديم النصائح والتوجيهات المناسبة لتحسين سير العمل، وبعد ذلك يقوم بإعداد التقارير حول ما قام بالتدقيق فيه، وسنذكر فيما يلي الخطوات التي يوم بها المدقق الداخلي للتدقيق في المؤسسة:

1 -وضع خطة لتدقيق الداخلي

قبل الشروع في عملية التدقيق يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لما سيقوم به من عمليات ويحدد فيها تاريخ بداية مهمة التدقيق، وما سيقوم به أثناء قيامه بمهمة التدقيق، وما هي العناصر التي سيتم التدقيق فيها والأفراد المسؤولين الذين سيقوم المدقق الداخلي بالحصول على استفساراته منهم وسيتم الرجوع إليهم.

2 -مرحلة العمل الميداني

بعد الانتهاء من عملية التخطيط لبرنامج التدقيق الداخلي ينتقل إلى العمل الميداني أي تطبيق ما قد تم التخطيط له، وذلك بالانتقال إلى مسؤولي الأقسام المعنية بعملية التدقيق الداخلي ويجتمع بهم لمناقشة المهام التي سيقوم بها ويطلب منهم جميع الوثائق والسجلات التي تساعد في القيام بمهمة التدقيق، ومن ثم تسجيل الملاحظات وهي خلاصة ما توصل إليه المدقق، وفي الأخير يبرز لمسؤولي هذه الأقسام ما يجب الوصول إليه من أهداف سواء أكانت أهداف قصيرة المدى أم أهداف طويلة المدى.

3 -إعداد التقرير الأولي

بعد الانتهاء من مرحلة العمل الميداني يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقاريره التي يوضح فيها أهم ما قد توصل إليه بعد عملية التدقيق، ثم يقوم بعرضه على مسؤولي الأقسام الخاضعة لتدقيق من أجل الاستفسار أكثر حول ما كان غامضا على المدقق نتيجة لعدم فهمه بصورة جيدة لما عرض له أو وجود هفوات وأخطاء مدونة في تقريره.

4 -إعداد التقرير النهائي

وفي هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي الذي يقوم برفعه إلى الرئيس المدير العام من أجل الفصل فيه واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

وفي الأخير يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ الاقتراحات والتوصيات التي قام بوضعها ووافق عليها الرئيس المدير العام ويتأكد من تطبيقها على أرض الواقع بصورة جيدة وعلى أكمل وجه.

المطلب الثاني:تقييم الأداء المالي بالمؤسسة

من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر وقيامنا بإجراء مقابلة مع محاسب المؤسسة قمنا باستخدام مجموعة من الأساليب من أجل الحصول على البيانات والمعطيات اللازمة وقد اتبعنا في ذلك خطوات معينة بدءا في التواجد بالمؤسسة وجمع المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة إلى إجراء المقابلات المباشرة وذلك من أجل إثراء أكثر للموضوع وفهمه وقد تم تقديم مجموعة من الأسئلة المباشرة كالتالي:

السؤال الأول: ما مفهومكم للأداء المالي للمؤسسة؟

السؤال الثاني: من هو الشخص أو الجهة المكلف بتقييم الأداء المالي؟

السؤال الثالث: ما هي الطريقة المتبعة من طرفكم في تقييم الأداء المالي؟

السؤال الرابع: في حالة اكتشاف لانحرافات كيف يتم تصحيحها؟

السؤال الخامس: كيف يتم تقييم الأداء المالي؟

السؤال السادس: هل يساعد تقييم الأداء المالي المؤسسة ؟ وكيف يكون ذلك؟

الأجوبة المتحصل عليها من المقابلة

الجواب الأول: هو فعالية وكفاءة المؤسسة.

الجواب الثاني: مصلحة المحاسبة.

الجواب الثالث: نتبع في تقييم الأداء المالي التحليل المالي.

الجواب الرابع: بعد عملية تقييمنا للأداء المالي وعند اكتشاف أي انحرف نعمل على معرفة سببه ومن ثم تصحيحه.

الجواب الخامس: نقوم بتقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية.

الجواب السادس: طبعا وذلك من خلال مساعدتنا من أجل الوصول لأهدافنا المسطرة.

المطلب الثالث: المعلومات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة: هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة تضم مجموعة أصول ومجموعة خصوم متساوية وفقا لمبدأ القيد المزدوج الفرق بينها وبين الميزانية المفصلة هي أنها تقوم على عناصر ذات قيمة صافية على عكس الميزانية المفصلة.

جدول(01): الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنوات 2015-2016

السنوات / الأصول	2015		2016	
	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
الأصول الغير جارية	209970201,68	81,52	212193833,78	87,29
الأصول الجارية	47603668,67	_	30897981,63	_
قيم الاستغلال	16197729,60	6,29	269096,69	0,11
قيم محققة	2498557,93	0,97	11269081,75	4,63
قيم جاهزة	28907381,14	11,22	19359803,19	7,96
المجموع الأصول	257573870,35	%100	243091815,41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 01.

جدول رقم(02): الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنوات 2015- 2016

السنوات / الخصوم	2015		2016	
	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
الأموال الدائمة	125040523	_	114403380,40	_
الأموال الخاصة	716755,95	0,28	22897848,40	9,42
الخصوم غير الجارية	124323767,02	48,01	91505531,70	37,64
الخصوم الجارية	133883347,36	51,71	128688435,35	52,94

المجموع الخصوم	258923870,35	%100	243091815,41	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 02.

أولا: التمثيل البياني للميزانية المختصرة

من أجل تحليل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنتين 2015 و2016 نقوم بعرض بياناتها في شكل تمثيل بياني التالي:

الشكل رقم(05): تمثيل أصول الميزانية المختصرة لسنة 2015

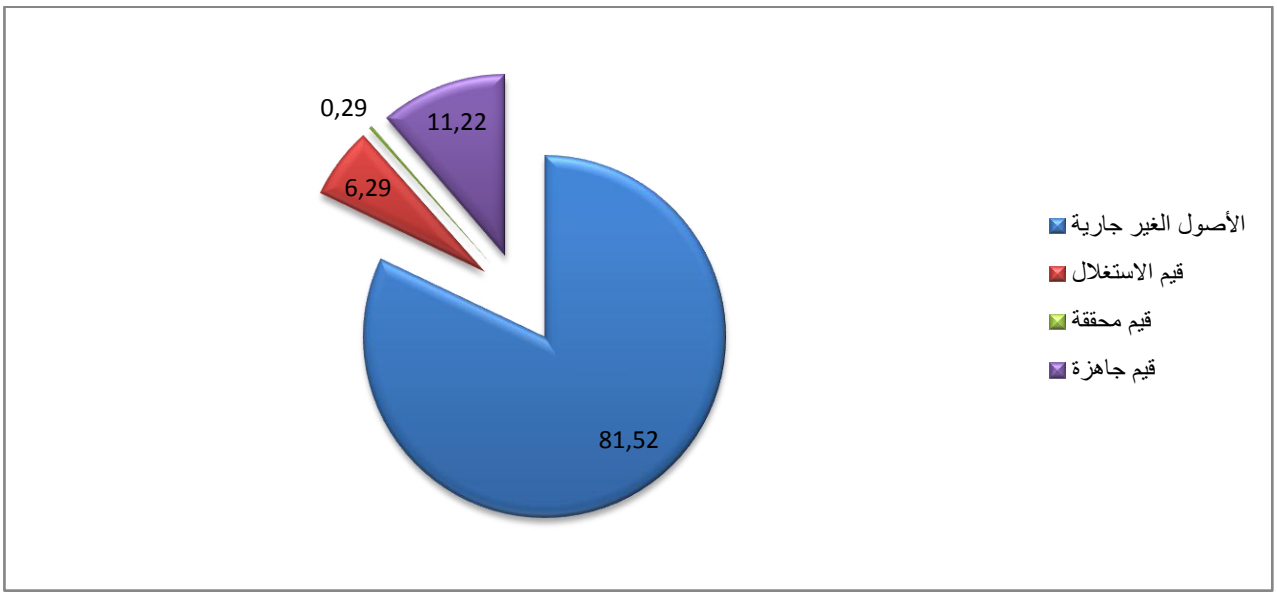

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لعناصر خصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015

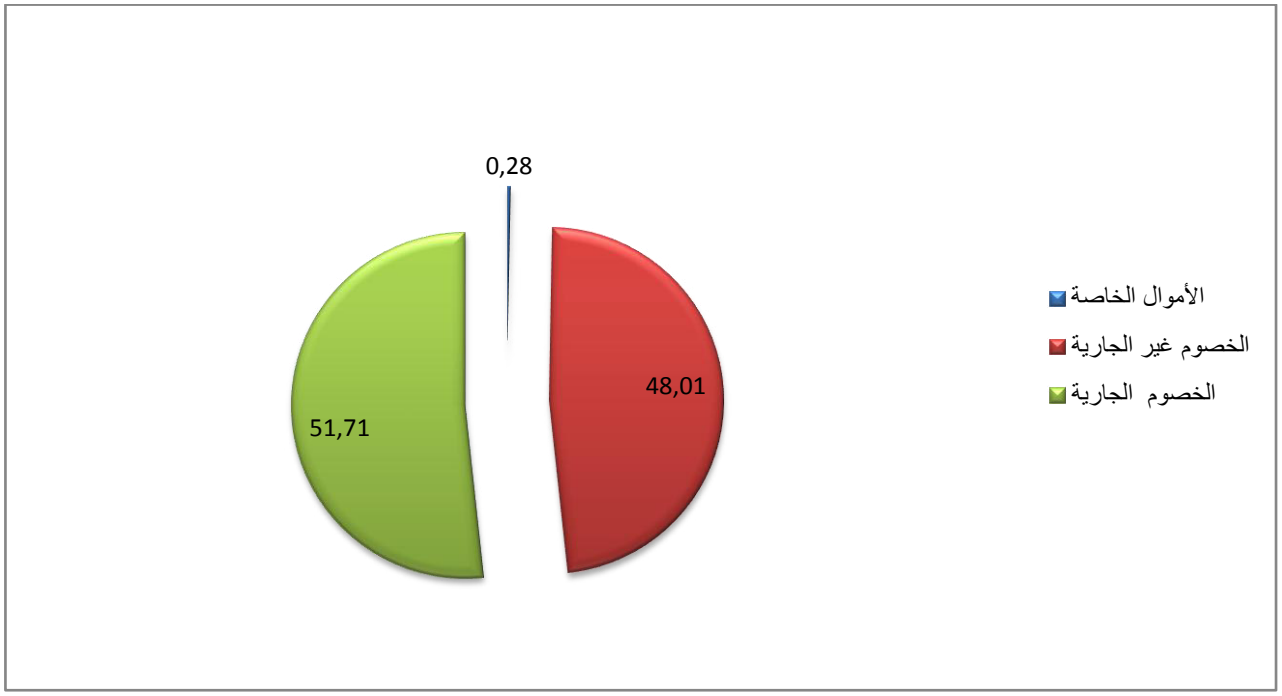

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة للخصوم.

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2016

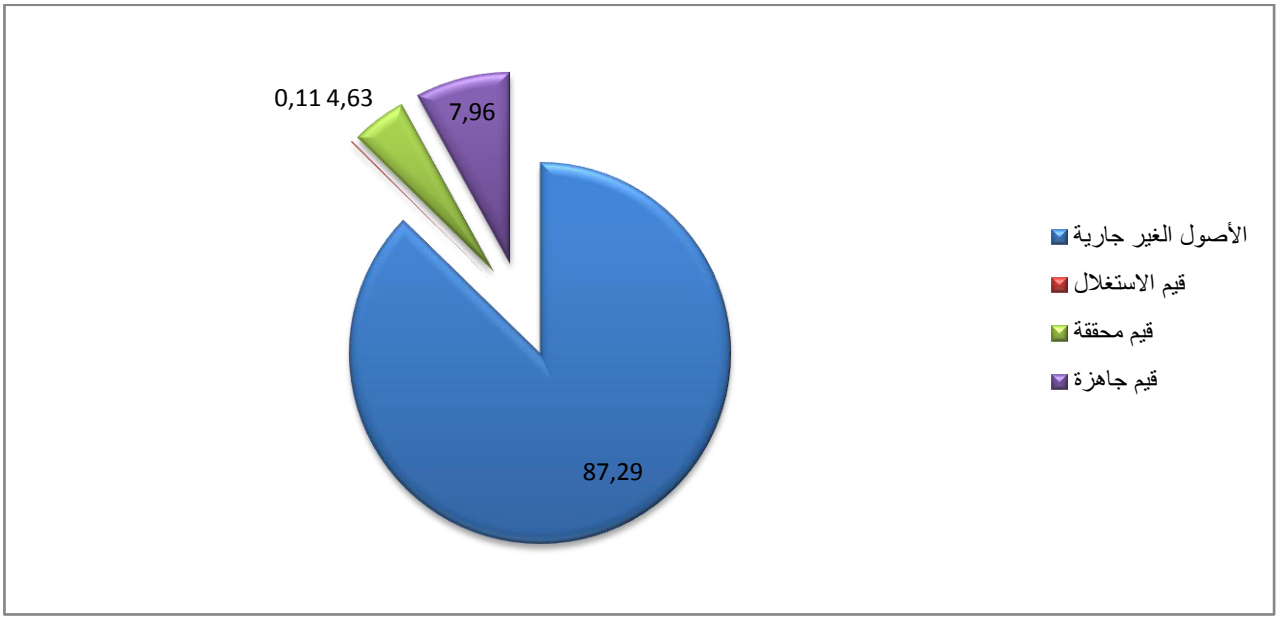

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة للأصول

الشكل البياني رقم(08): التمثيل البياني لعناصر خصوم الميزانية المختصرة لسنة 2016

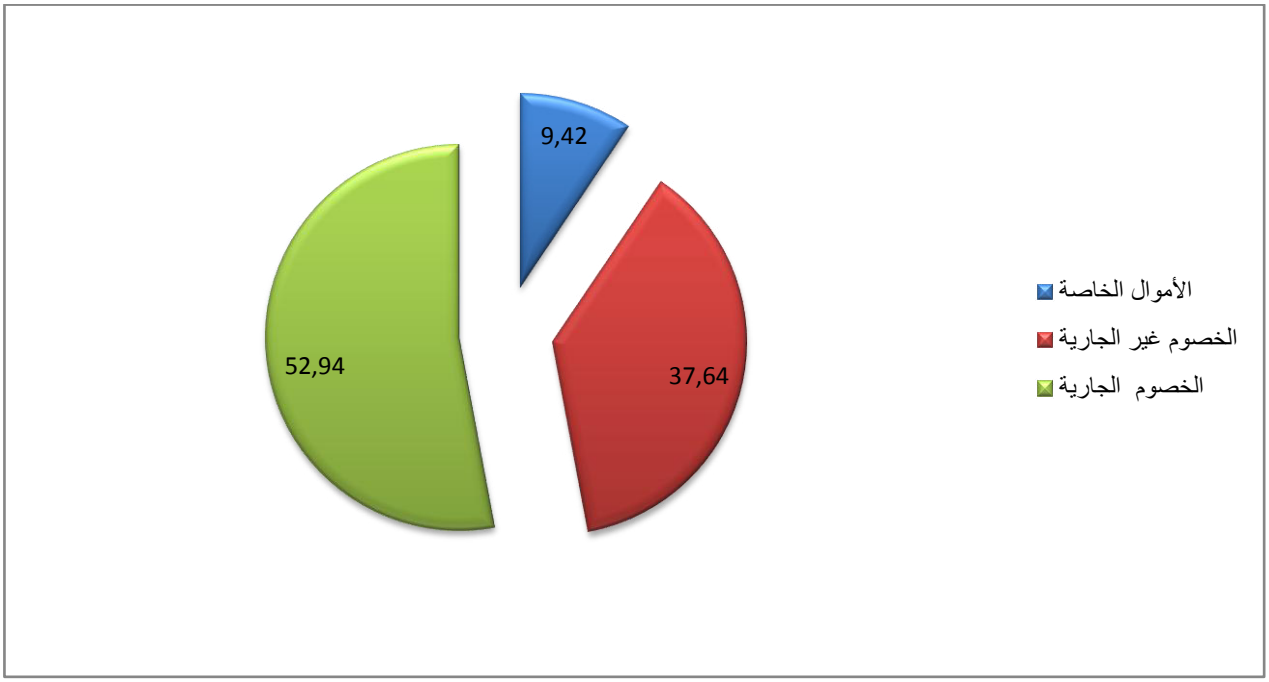

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة للخصوم

ثانيا: تحليل البيانات المالية: سنقوم بعرض الملاحظات المستنتجة من الميزانيات المختصرة والأشكال البيانية فيما يلي:

1 -**الأصول**: نلاحظ في جانب الأصول ارتفاع قيمة الأصول الغير جارية من سنة 2015 إلى سنة 2016 بمعدل زيادة قدره 9,9% ، وكذا ارتفاع للقيم المحققة بمعدل 22,17%؛

وفي المقابل نجد انخفاض لقيم الاستغلال والقيم الجاهزة بمعدل انخفاض قدره 1,66% و66,97% على الترتيب.

2 -**الخصوم**: وفي جانب الخصوم نلاحظ ارتفاع لقيمة الأموال الخاصة من سنة 2015 إلى سنة 2016 بمعدل ارتفاع قدره 3,13%، وتدني في قيمة الخصوم الجارية والخصوم الغير جارية بمقدار 96,12% و73,60% على الترتيب.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

الجدول رقم(03): جدول حسابات النتائج لسنتين 2015 و2016

الوحدة: دج

		2015	2016
رقم	البيان	المبالغ	المبالغ
	رقم الأعمال	80.935.555,75	96.106.827,51
1	إنتاج السنة المالية (1)	80.935.555,75	96.106.827,51
2	استهلاك السنة المالية (2)	(30.225.480,71)	(39.720.426,16)
	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	50.710.075,04	56.386.401,35
63	أعباء المستخدمين	(11.341.050,00)	(9.648.694,07)
64	الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	(236.538,44)	(169.646,72)
3	إجمالي فائض الاستغلال (3)	39.132.486,61	46.568.060,58
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	81.235,45	5.677,97
65	الأعباء العملياتية الأخرى	(201.722,73)	(137.821,49)
68	مخصصات الإهتلاك	(2.357.016,85)	(24.201.540,22)
4	النتيجة العملياتية (4)	15.441.382,48	22.234.376,83
76	المنتوجات المالية	80.828,77	40.164,13
66	الأعباء المالية	(278.665,61)	(93.448,53)
5	النتيجة المالية (5)	(197.836,84)	53.284,40
6	النتيجة العادية (3+4)	15.243.545,64	22.181.092,43
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	2.500,00	_
	صافي نتيجة السنة المالية	15.241.045,64	22.181.092,43

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 3 و4.

من خلال إطلاع المدقق الداخلي على جدول حسابات النتائج لسنتين 2015 و2016 وتأكده من صحة العمليات، يقوم بإعداد أهم ملاحظات التي تخص تقييم الأداء المالي من خلال مقارنة النتيجة الصافية للسنتين 2015 و2016 والتي تؤكد ارتفاعا من سنة 2015 إلى 2016 بمبلغ قدره 6.940.046,79دج

المبحث الثالث: أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

يكتسي التدقيق الداخلي أهمية بالغة بالمؤسسة محل التربص وذلك كونها مازالت حديثة النشأة ومازالت تبحث عن كيفية فرض نفسها في السوق بصورة مثالية، وذلك من خلال المساعدة في تقييم الأداء المالي بها من أجل الوصول إلى أداء مالي يسمح بإنتاجية أكبر وهو ما يعني أرباح أعلى وأسواق أكثر.

المطلب الأول: تأثير التدقيق الداخلي على تقييم الأداء المالي بالمؤسسة

يقوم المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال وقوفه على مدى وطريقة تأدية الأعمال بالمؤسسة التي تضمن السير الحسن للعملية الإنتاجية ويقوم بالتأكد من قيام المحاسب بتسجيل العمليات المختلفة بدفتر اليومية، وأنه قام بعملية الجرد المادي لممتلكات المؤسسة وغيرها من المهام التي يقوم بها المحاسب في تأدية عمله المعتاد.

أولا: تقرير المدقق الداخلي لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

خلال سنة 2016 وبعد عدة تدخلات قام بها على مصالح المؤسسة المختلفة قام بتدوين مجموعة من الملاحظات التي كانت عبارة على نقاط إيجابية ونقائص وسنتطرق إليها كما يلي:

1 – **مصلحة المحاسبة:** وفي هذه المصلحة تم تسجيل مجموعة من الايجابيات والنقائص في أداء بعض المهام كـ:

- أغلب الموظفين بالمصلحة من الفئة الشبابية خرجي الجامعات؛
- وجود تفاهم وتعاون كبير بين الموظفين؛
- تطبيق الموظفين لمجموعة من الأساليب الحديثة في انجاز المهام؛
- انجاز العمليات المحاسبية في وقتها وعدم تكديسها؛
- تستغرق عملية الجرد مدة أطول من المبرمج استغراقها.

2 – **المصلحة التقنية:** وقد تم على مستوى هذه المصلحة ملاحظة ما يلي:

- استعمال برامج الإعلام الآلي الحديثة؛
- سرعة التدخل في حالة وجود خطب ما يمس سير العملية الإنتاجية؛
- وجود بعض وسائل النقل التي هي بحاجة إلى عملية تصليح واستبدال بعض غيارها؛
- نقص الدورات التكوينية في صيانة وتشغيل بعض الآليات الإنتاجية المعقدة،

3 – مصلحة المستخدمين: وتم تسجيل الملاحظات التالية:

-توظيف العمال بالمؤسسة يتم وفق معايير عادلة؛

-السهر على الانضباط في العمل وموعد الدخول والخروج؛

-حدم توفير وسائل النقل للعمال بالمؤسسة؛

-وجود نقص في العد العاملة في بعض المناصب؛

4 – أمين الصندوق:

-تسجيل بعض التأخر في سداد بعض الفواتير.

المطلب الثاني: مساهمة لتفعيل عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة محل التربص

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بالاعتماد على النسب المالية

ومن أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة سنقوم بدراسة بعض المؤشرات تتمثل في:

1 – نسبة السيولة: وذلك خلال الفترة 2015 – 2016 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): نسبة السيولة لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر.

البيان	القانون	التطبيق	2015	التطبيق	2016
نسبة السيولة العامة			0,35		0,24
نسبة السيولة السريعة			0,23		0,11
نسبة السيولة الجاهزة			0,22		0,15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 1 و2.

الملاحظات:

- نلاحظ من جدول(05) أن نسبة السيولة العامة خلال سنة 2016 تراجعة بالمقارنة مع سنة 2015 وفي كلتا الحالتين فمعدل السيولة العامة أقل من الواحد فهي نسبة متدنية وهو مايعني أن المؤسسة تملك رأس مال عامل سالب وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تغطية خصومها الجارية بأصولها الجارية.
- ونلاحظ من الجدول رقم (05): أن نسبة السيولة السريعة لسنة 2016 أقل بكثير من نسبة 2015 وعلى العموم فهي أقل من الواحد وهذا راجع لعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية.
- نلاحظ من الجدول رقم (05): أن نسبة السيولة الجاهزة لسنتين 2015 و2016 متقاربة وهي في كل الأحوال أقل من الواحد وهي نسبة منخفضة لا تسمح للمؤسسة بتغطية خصومها الجارية باستعمال القيم الجاهزة لديها، وهو ما يشير لعدم التمتع بمستوى نقدية مريح.

الجدول رقم(05): نسب المردودية المالية لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

البيان	القانون	التطبيق	2015	التطبيق	2016
نسبة مردودية النشاط			0,12		0,18
نسبة المردودية المالية			0,26		0,97
نسبة المردودية الاقتصادية	ن		0,12		0,19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 1 و2.

الملاحظات

- أن نسبة مردودية النشاط للمؤسسة بأنها موجبة خلال السنوات الثلاث إلا أنها في تغير غير ملائم حيث انخفضت في سنة 2015 ثم ارتفعت في سنة 2016 مما يدل على عدم حسن تسيير الأعباء الكلية للمؤسسة.

- نسبة المردودية المالية للمؤسسة فقد حققت المؤسسة خلال سنة 2016 نسبة عالية حيث شهدت ارتفاع كبير عن السنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة و انخفاض الأموال الخاصة.
- نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة التي حققتها المؤسسة خلال سنوات الدراسة فإننا قد لاحظنا أن نسبة التي توصلت إليها المؤسسة سنة 2015 قد ارتفعت في سنة 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة تعمل على تحسين تسيير أصولها.

الجدول رقم(06): نسب التمويل لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر

البيان	العلاقة الرياضية	2015	2016
نسبة التمويل الخارجي		**0,997**	**0,90**
نسبة التمويل الدائم		**0,59**	**0,53**
نسبة التمويل الخاص		**0,03**	**0,10**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الملاحق رقم 1و2.

الملاحظات

- نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة قد تراجع من سنة 2015 إلى سنة 2016 وهذا ما يدل على أن المؤسسة رغم أنها تقوم بتمويل أصولها عن طريق الغير، إلا أنها تستطيع تسويتها في تاريخ قبل استحقاقها مما يقلل من مخاطر الاقتراض.
- نسبة التمويل الدائم للمؤسسة تقل عن الواحد خلال كل سنوات الدراسة مما يبين بأن رأس المال العامل سالب وهذا راجع إلى تمويل المؤسسة لجزء من أصولها غير الجارية عن طريق الاقتراض.
- نسبة التمويل الخاص لمؤسسة فهي تقل عن الواحد في جميع سنوات الدارسة إلا أننا نلاحظ أيضا ارتفاع من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أن المؤسسة تهتم أكثر في تغيير هيكلها المالي من جهة وتمويل أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي

لقد سبق لنا الحديث عن مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل FR، احتياجات رأس المال العامل BFR والخزينة TR.

أولا حساب رأس المال العامل FR:ويحسب من العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم(07): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لسنتين 2015 و2016

الوحدة: دج

البيان	القانون	2015	2016
رأس المال العامل الصافي	الأموال الدائمة – الأصول غير جارية	(86279678,6)	(97790453,6)
رأس المال العامل الخاص	الاموال الخاصة – الأصول غير الجارية	(210603445,7)	(189295985,3)
رأس المال العامل الإجمالي	إجمالي الأصول الجارية	47603668,67	30897981,63
رأس المال العامل الأجنبي	الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل	258207114,3	220193967

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق

الملاحظات

- رأس المال العامل الصافي كان سالبا خلال سنوات الدراسة وهو ما يؤكد على عدم توازن المؤسسة في تمويل أصولها وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية إما بزيادة أموالها الخاصة أو البحث عن مصدر تمويل طويل الأجل.
- أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص فهو غير كافي لتمويل الأصول غير الجارية ويجب على المؤسسة العمل أكثر من أجل تحقيق توازن في المستقبل.

- رأس المال العامل الإجمالي في حالة نمو وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل.
- وأما لرأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) فقد ارتفع في سنة 2015 ثم انخفض بعدها في سنة 2016 وهذا الانخفاض يعود إلى تقليل المؤسسة إلى جزء من ديونها (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) مما يدل على أن المؤسسة ملتزمة بوعودها اتجاه الغير.

جدول رقم(08): احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2015 و2016

الوحدة: دج

البيان	القانون	2015	2016
احتياجات رأس المال العامل BFR	**(قيم الأصول الجارية – القيم الجاهزة)– (الخصوم الجارية – السلفيات المصرفية)**	**11.417.675,03**	**8.732.981,44**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق رقم 1 و2.

الملاحظات:

إن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال سنتين 2015 و2016 مما يدل على قدرة المؤسسة من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة مواردها العادية.

جدول رقم(09): خزينة المؤسسة خلال سنتين 2015 و2016

الوحدة: دج

البيان	القانون	2015	2016
الخزينة TR	**القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية أو رأس المال العامل– احتياجات رأس المال العامل**	**(97.697.353,66)**	**(106.523.435,1)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 1 و2.

الملاحظة

بما أن الخزينة موجبة مما يعكس قدرة المؤسسة على تغطية كامل احتياجاتها وهي في حالة فائض وهذا يعني أنها تواجه مشكل الربحية، أي وجود فائض معطل يجب العمل على تشغيله.

الفرع الثالث: مساهمة لتفعيل عملية التدقيق

من خلال الوقوف على مهمة التدقيق الداخلي بمؤسسة العمورية لصناعة الآجر وقفنا على العديد من النقاط الايجابية والسلبية فيما يخص قسم التدقيق الداخلي وفيما يلي سيتم التطرق إلى بعض الوجيهات والتحسينات المقترحة من أجل أكثر فعالية وكفاءة في تأدية مهام هذا القسم والتقليل من المخاطر وتجنب الأخطاء في نظام الرقابة الداخلي

- تخصيص قسم مستقل بعمل التدقيق الداخلي داخل المؤسسة ويكون ذلك بارزا وواضحا من خلال الهيكل التنظيمي.
- الجهة المسؤولة عن التدقيق الداخلي لابد أن تكون ممثلة في فريق عمل خاص ومسوؤل واحد لهم من أجل تحديد المهام وتقسيم الأدوار يعكس ما هو معمول به الآن (مهمة التدقيق يقوم بها شخص واحد).
- من أجل أن يكون التدقيق الداخلي مؤثرا وفعالا لابد أن يعتمد المدقق الداخلي على التدقيق المبرمج والتدقيق الفجائي للمصالح.
- أن يتم منح قسم التدقيق الداخلي أهمية بالغة في المؤسسة وأن يقوم بتأدية مهامه بصورة تلقائية وعدم انتظار الأوامر الصادرة من الإدارة كل مرة.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها لمؤسسة العمورية لصناعة الآجر استطعنا الوقوف على كيفية عمل المدقق الداخلي وذلك من خلال المراحل التي يقوم بها قبل عملية التدقيق وصولا للعمل الميداني ومن ثم إعداد تقريره الذي يرفعه إلى الإدارة العليا ويكون متضمن لنقاط القوة في المؤسسة الواجب استغلالها ونقاط الضعف الواجب معالجتها سريعا قبل تفشيها في النظام وإضرارها بسير العملية الإنتاجية.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة من الأعمال التي يستطيع المدقق الداخلي القيام بها وذلك من خلال معرفة نقاط الضعف في الأداء المالي ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة وتقديمها للإدارة من أجل العمل على تفادي هذه النقاط والعمل على تحسين الأداء المالي مستقبلا، ومن ثم يقوم المدقق الداخلي بمتابعة مدى الالتزام بنصائحه المقدمة وتوجيهاته.

خاتمة عامة

من خلال تناولنا لموضوع التدقيق الداخلي ودوره في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، حاولنا إبراز الجانب النظري الخاص بالتدقيق الداخلي مع الجانب التطبيقي له، والدور الهام الذي تقوم به وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية من خلال حماية أصولها والمحافظة عليها، ومراقبة حسن سير العمليات المحاسبية والمالية بحيث تكون ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها، فهذه الوظيفة تقوم عن طريق إعداد التقارير الدورية لنتائج الأنشطة والأعمال، وكذلك تقسيم الوظائف وتحديد المسؤوليات وتساعد في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كما أنه ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي والعلاقة القائمة بينه وبين التدقيق الداخلي، وذلك أن عملية القيام بتقييم الأداء المالي تمكننا من رسم صورة واضحة المعالم عن الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية وذلك بالاستعانة بمؤشرات ونسب مالية، يعتمد عليها المدقق الداخلي في إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق القوائم المالية وحول جميع المصالح والوظائف في المؤسسة.

لقد حاولنا من خلال موضوع دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، معالجة المعارف النظرية للتدقيق الداخلي مع المعارف التطبيقية له، ومن خلال الفصول الثلاثة تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات والتساؤلات بالإضافة إلى التوصيات.

1 -اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي هو وظيفة هامة في جميع المؤسسات الاقتصادية

نؤكد صحة هذه الفرضية تؤكد الدراسة صحة الفرضية الأولى لان التدقيق الداخلي وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات استشارية وتوجيهية واكتشاف للأخطاء .

- الفرضية الثانية: يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

نؤكد صحة هذه الفرضية باعتبار التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المؤسسة التي تقوم على إصدار تقارير دورية وإبداء رأي فني فيها وتقييم الأداء المالي بالاستعانة بمؤشرات ونسب مالية.

- الفرضية الثالثة: تقييم الأداء المالي يعمل على دراسة مدى كفاية الموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة.

نؤكد صحة هذه الفرضية وذلك أن تقييم الأداء المالي يتأكد من مدى استخدام واستغلال المؤسسة لمواردها المالية المتاحة بصورة جيدة ومثالية لتحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بواسطة النسب والمؤشرات المالية .

2 – نتائج الدراسة:

سمحت لنا الدراسة التطبيقية بالتوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- يتضمن تقرير المدقق الداخلي أهم الملاحظات والنصائح من أجل تحسين الأداء يقدم للإدارة العليا من أجل القيام بعملية التحسين ومعالجة الأخطاء في المصالح المختلفة للمؤسسة، كما يبين تقرير المدقق بيانات مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- التدقيق الداخلي يقوم به موظف داخل المؤسسة يتميز بالاستقلالية ويقوم بالتدقيق والتقييم المستمر لمدى تطبيق سياسات وخطط المؤسسة.
- يقدم التدقيق الداخلي أنشطة استشارية وتوجيهية، وتقديم النصح للمؤسسة من أجل تقديم أداء أفضل.
- بالرغم من قيام المؤسسة بالتدقيق الداخلي إلا أنها لا تتوفر على مصلحة خاصة بالتدقيق، فهي مدمجة مع مصلحة المحاسبة.
- وجود تطور في رقم الأعمال للمؤسسة، وهذا التطور إيجابي (ارتفاع رقم الأعمال).

3 – التوصيات والاقتراحات:

بعد الانتهاء من الدراسة توصلنا لمجموعة من الاقتراحات نذكرها فيما يلي:

- اهتمام المؤسسة بجانب البحث العلمي، والعمل على إيجاد آلية تنسيق بينها وبين الجامعات لمساعدة الطلبة في انجاز بحوثهم العلمية.
- يجب إنشاء مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي، تضم هذه المصلحة أكثر من مدقق تحت إدارة شخص واحد وهو مدير مصلحة التدقيق الداخلي.
- من أجل أن يكون التدقيق الداخلي ذا فعالية وموضوعية أكثر، يجب أن يقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بصورة صحيحة.
- زيادة الاهتمام بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، واعتماد الأساليب الحديثة في تقييمه.
- توعية المؤسسة بأهمية التدقيق الداخلي، وكذا تقييم الأداء المالي لما لهما من دور فعال في المساهمة في التطور الاقتصادي للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية

1) رضا خلاصي،**مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومه، الجزائر2013،.

2) عبد الوهاب نصر على،**معايير الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار التعليم الجامعي، مصر2015.

3) أمين السيد احمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر،2006.

4) عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**،الدار الجامعية،مصر2005.

5) محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.

6) منصور حامد محمود، وآخرون، **أساسيات المراجعة**، جامعة التعليم المفتوح، مصر.

7) شحاته السيد شحاته، محمد السيد سرايا، محمد إبراهيم راشد، **الرقابة والمراجعة الحديثة** ، دار التعليم الجامعي، مصر،2013.

8) ثناء على القباني،نادر شعبان السواح،**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**،الدار الجامعية،مصر،2006.

9) كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، الدار الجامعية، مصر، 2001.

10) محمد محمد عبد القادر الديسطى،أحمد حامد حجاج،**المراجعة مدخل متكامل**،دار المريخ،مصر،الطبعة الأولى.

11) أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق** ،ط2،دار الصفا،الأردن،2015.

12) محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي**، دار حامد، الأردن،2010 .

13) طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صحبي إدريس، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل** ، دار وائل، الطبعة الأولى، 2007.

14) علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك** ، دار البداية، الأردن، 2012.

15) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، السعودية،2000.

16) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن،2000.

17) دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المنهاج، الأردن، 2007.

18) مبارك لسلوس، **التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

19) شنوف شعيب،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

20) رابح حمودي، **تحليل الميزانية وتحليل الاستغلال**، دار المعرفة، الجزائر،2000.

21) حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن،2000.

22) ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق الجزائر،1991.

23) عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر،2008.

24) خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

25) أحمد صالح العمرات، **المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 1990.

26) محمد السيد سرايا، **أصول المراجعة (الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العلمي)**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

27) منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل، عمان، 2005.

ثانيا: المؤتمرات والملتقيات:

1) بن التومي سارة، قوضيلي سمية، **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، بحث مقدم ضمن فعليات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04و05 ديسمبر 2012.

2) نعيم دهمش،عفاف اسحق أبوزر، **الضوابط الرقابية و التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**،المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية،2005/4/28/27.

3) محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 05-2013/05/06.

ثالثا: المذكرات وأطروحات

1) شدري معمر سعاد، دور **المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2009/2008.

2) لوجاني عزيز،**دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013/2012.

3) عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008/2007.

4) شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع إدارة أعمال قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2004/2003.

5) عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2002/2001.

6) نوبلي نجلاء، **إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراء في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر 2015/2014.

7) بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير،تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009.

8) دادان عبد الغني،قياس، **مفاهيم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،منشورة،2007/2006.

9) بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر2010،2011/3.

10) عباسي صابر،**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات التجارية وعلوم التسيير**، مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، فرع محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011.

11) يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2007.

12) بلعالم عائشة، **دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية** (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، قاصدي مرباح . ورقلة، 2015.

رابعا: الجرائد الرسمية

1) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 19، 2009

خامسا: مواقع الانترنيت:

1) **https://na.theiia.org/standards-guidance**
2) **https://www.ascasociety.org/UploadFiles/Books/Audi-**

المراجع

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

Jacues renard, théorie et pratique de l'audit interne, 7eme édition, eyrolles édition d'organisation, paris, France, 2010.

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	أصول ميزانية المؤسسة	74
02	خصوم ميزانية المؤسسة	75
03	جدول حسابات النتائج	76
04	جدول حسابات النتائج	77

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 3 9 3 0 0 2 9 5 6 1 0 7 0 1

Désignation de l'entreprise SARL BRIQUETERIE EL-AMOURIA

Activité : Fabrication Indust.de Pro.Argile

Adresse : Route Nationale N°:03 - DJAMAA

Exercice Clos Le : 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

Série G, n° 2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations incorporelles	1 500 000.00	150 000.00	1 350 000.00	0.00
Immobilisations corporelles				
Terrains	491 706.60	0.00	491 706.60	250 000.00
Batiments	35 836 958.60	4 778 261.15	31 058 697.45	32 850 545.38
Autres immobilisations corporelles	220 027 227.43	58 607 725.12	161 419 502.31	176 719 656.30
Immobilisation en concession	0.00	0.00	0.00	0.00
Immobilisations en cours	17 873 927.42	0.00	17 873 927.42	0.00
Immobilisations financieres				
Titres mis en équivalence	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres participations et créances rattachées	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	0.00	0.00	0.00	0.00
Prets et autres actifs financiers non courants	0.00	0.00	0.00	150 000.00
Impots différés actif	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	275 729 820.05	63 535 986.27	212 193 833.78	209 820 201.68
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	269 096.69	0.00	269 096.69	16 197 729.60
Créances et emplois assimilés				
Clients	8 102 321.89	0.00	8 102 321.89	0.00
Autres débiteurs	3 145 353.61	0.00	3 145 353.61	430 511.71
Impots et assimilés	21 406.25	0.00	21 406.25	2 068 046.22
Autres créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0.00	0.00	0.00	0.00
Trésorerie	19 359 803.19	0.00	19 359 803.19	28 907 381.14
TOTAL ACTIF COURANT	30 897 981.63	0.00	30 897 981.63	47 603 668.67
TOTAL GENERAL ACTIF	306 627 801.68	63 535 986.27	243 091 815.41	257 423 870.35

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 3 9 3 0 0 2 9 5 6 1 0 7 0 1

Désignation de l'entreprise SARL BRIQUETERIE EL-AMOURIA

Activité : Fabrication Indust.de Pro.Argile

Adresse : Route Nationale N°:03 - DJAMAA

Exercice Clos Le : 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 250 000.00	1 250 000.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Ecart de réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	22 181 092.43	15 241 045.64
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-533 244.03	-15 774 289.67
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
T O T A L I	22 897 848.40	716 755.97
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	91 505 531.70	124 323 767.02
Impots (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	0.00
T O T A L II	91 505 531.70	124 323 767.02
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 476 832.73	6 842 564.48
Impots	1 328 364.25	436 043.00
Autres dettes	125 883 238.33	126 604 731.88
Trésorerie Passif	0.00	0.00
T O T A L III	128 688 435.31	133 883 347.36
T O T A L PASSIF (I + II + III)	243 091 815.41	258 923 870.35

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 3 9 3 0 0 2 9 5 6 1 0 7 0 1

Désignation de l'entreprise SARL BRIQUETERIE EL-AMOURIA

Activité : Fabrication Indust.de Pro.Argile

Adresse : Route Nationale N°:03 - DJAMAA

Exercice du : 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	Produits fabriqués	0.00	96 106 827.51	0.00	80 935 555.75
	Préstations de services	0.00	0.00	0.00	0.00
	Vente de travaux	0.00	0.00	0.00	0.00
Produits annexes		0.00	0.00	0.00	0.00
Rabais, remises, ristournes accordées		0.00	0.00	0.00	0.00
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		0.00	96 106 817.51	0.00	80 935 555.75
Production stockée ou déstockée		0.00	0.00	0.00	0.00
Production immobilisée		0.00	0.00	0.00	0.00
Subventions d'exploitation		0.00	0.00	0.00	0.00
I - Production de l'exercice		0.00	96 106 827.51	0.00	80 935 555.75
Achats de marchandises vendues		0.00	0.00	0.00	0.00
Matières premières		11 851 243.83	0.00	9 108 267.37	0.00
Autres approvisionnements		19 074 001.95	0.00	10 429 015.47	0.00
Variations des stocks		0.00	0.00	0.00	0.00
Achats d'études et de préstations de services		0.00	0.00	0.00	0.00
Autres consommations		0.00	0.00	0.00	0.00
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		0.00	0.00	0.00	0.00
Services Exterieurs	Sous-traitance générale	0.00	0.00	0.00	0.00
	Locations	0.00	0.00	133 291.47	0.00
	Entretien, réparations et maintenance	54 000.00	0.00	58 475.00	0.00
	Primes d'assurances	365 858.82	0.00	137 372.75	0.00
	Personnel exterieur à l'entreprise	0.00	0.00	0.00	0.00
	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	0.00	0.00	34 752.50	0.00
	Publicité	6 027.50	0.00	4 227.50	0.00
	Déplacements, missions et réceptions	0.00	0.00	15 301.25	0.00
Autres Services		8 369 294.06	0.00	10 232 [illegible]	0.00
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services xterieurs		0.00	0.00	0.00	0.00
II - Consommations de l'exercice		39 720 426.16	0.00	30 [illegible]	0.00
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)		0.00	56 386 401.35	0.00	[illegible]
Charges de personnel		9 648 694.07	0.00	11 [illegible]	0.00
Impots et taxes et versement assimilés		169 646.72	0.00	[illegible]	0.00
IV - Exédent brut d'exploitation		0.00	46 568 060.56	[illegible]	[illegible]

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 0 3 9 3 0 0 2 9 5 6 1 0 7 0 1

Désignation de l'entreprise SARL BRIQUETERIE EL-AMOURIA

Activité : Fabrication Indust.de Pro.Argile

Adresse : Route Nationale N°:03 - DJAMAA

Autres produits opérationnels	0.00	5 677.97	0.00	81 235.45
Autres charges opérationnels	137 821.49	0.00	201 722.73	0.00
Dotations aux amortissements	24 201 540.22	0.00	23 570 616.85	0.00
Provision	0.00	0.00	0.00	0.00
Pertes de valeur	0.00	0.00	0.00	0.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0.00	0.00	0.00	0.00
V - Résultat opérationnel	**0.00**	**22 234 376.83**	0.00	15 441 381.48
Produits financiers	0.00	40 164.13	0.00	80 828.77
Charges financiers	93 448.53	0.00	278 665.61	0.00
VI - Résultat financier	**53 284.40**	0.00	197 836.84	0.00
VII - Résultat ordinaire (V + VI)	**0.00**	**22 181 092.43**	0.00	15 243 545.64
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0.00	0.00	0.00	0.00
Eléments extraordinaires (charges) (*)	0.00	0.00	0.00	0.00
VIII - Résultat extraordinaire	**0.00**	0.00	0.00	0.00
Impots exigibles sur résultats	0.00	0.00	2 500.00	0.00
Impots différés (variations) sur résultats	0.00	0.00	0.00	0.00
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**0.00**	**22 181 092.43**	0.00	15 243 545.64

(*) A détailler sur état annexe à joindre.